الأمم المتحدة S/PV.9934

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9934**

الأربعاء، 11 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسود	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيدة زابولوتسكايا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد بوشدوب
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد إبراهيم
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد فورنيل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكنتاير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة غروسو
	اليونان	ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-15230 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد نيناد فوييتش، وزير العدل في صربيا.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، رئيس هيئة الادعاء للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للقاضية غاتي سانتانا.

القاضية غاتي سانتانا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

يسرني هذا الصباح أن أقدم التقرير السادس والعشرين للآلية عن التقدم المحرز في عملها وأن أخاطب أعضاء المجلس الجدد للمرة الأولى. بالنسبة للآلية، يظل التواصل مع المجلس والاستماع إلى آرائه بشأن عملنا الجاري أمرا بالغ الأهمية لضمان تنفيذ ولايتنا على النحو الصحيح.

قبل أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن أنشطتنا الأخيرة، أشير إلى أن مناقشة اليوم تأتي قبل شهر من حلول لحظة ذات أهمية تاريخية وأخلاقية، وهي الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا عام 1995. ففي تموز/يوليه 1995، أُعدم ما يصل إلى 000 8 من الرجال والفتيان البوسنيين المسلمين بشكل منهجي، حيث استُهدفوا حصراً بسبب هويتهم. وأُخرج ما يقرب من 000 30 من النساء والأطفال وكبار السن من الجيب بالقوة. ومجرد ذكر سريبرينتسا يستحضر التهجير القسري والإعدام الجماعي والحزن الأبدي – حزن يشعر به الناجون، بما في ذلك الأمهات والزوجات والأخوات والبنات اللاتي يواصلن السعي لتحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة وإحياء الذكرى.

وقد أكدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن بعدها الآلية، من خلال إصدار أحكام تاريخية، ارتكاب إبادة جماعية في سريبرينتسا. وعلى نحو مماثل، قررت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الإبادة الجماعية التي ارتُكبت عام 1994 ضد التوتسي في رواندا هي حقيقة تاريخية لا جدال فيها. وبدعم من

المجلس، أوضحت الآلية والهيئات السابقة لها أن تقلد أعلى المناصب السياسية أو الرتب العسكرية لا يحمي الجناة من المساءلة عن أخطر الجرائم.

وباتخاذ القرار 1966 (2010)، شرع المجلس في عملية انتقال مبدئية من محكمتي رواندا ويوغوسلافيا إلى هيكل مؤقت وفعال من حيث التكلفة لا يقل التزاماً بالعدالة والمساءلة. وما فتئت الآلية تجسيد هذه الرؤية، حيث تنفذ ولايتها بتركيز وإنصاف وكفاءة.

وكمثال على ذلك، استمعت دائرة الاستئناف التابعة للآلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أدلة ومرافعات، وأجرت مداولات وأصدرت حكمها في إجراءات إعادة النظر التي بدأها السيد جيرار نتاكيروتيمانا، وكل ذلك في غضون أسبوع واحد. وعلى الرغم من رفض طلبه بإلغاء بعض أحكام الإدانة، إلا أن إجراءات إعادة النظر تظل ضمانة أساسية في سياق التقيد بالحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية، وقد أثبتت الآلية مرة أخرى قدرتها على إدارة هذه المسألة المعقدة بأقصى قدر من الكفاءة.

وبينما اختُتِمَت جميع قضايا الجرائم الأساسية النشطة، واصلت الآلية الاضطلاع بأنشطتها القضائية المستمرة على قدم وساق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر قضاة الآلية أكثر من 100 قرار وأمر، يتعلق حوالي 90 في المائة منها بالمهام القضائية المستمرة للآلية. ويتعلق ثلاثون من تلك القرارات والأوامر بالاطلاع على معلومات سرية وبطلبات لتغيير تدابير الحماية، مما يبين الدور الحاسم الذي تضطلع به الآلية في حماية الشهود، مع المساهمة في الوقت نفسه في جهود الملاحقة القضائية الوطنية لسد ثغرة الإفلات من العقاب.

وبالانتقال إلى انتهاك حرمة المحكمة، اتهم قاضٍ واحد د أحد محامي الدفاع في شباط/فبراير 2025 بانتهاك الأوامر القضائية أثناء تمثيله للسيد أوغستين نغيراباتواري فيما يتعلق بإجراءات إعادة النظر المحتملة. وينظر قاضٍ آخر حاليا فيما إذا كان ينبغي إحالة هذه المسألة إلى السلطات الوطنية.

ويظل خطر انتهاك حرمة المحكمة بسبب انتهاك الأوامر القضائية ضرورياً لضمان نزاهة الإجراءات وحماية الشهود. فعلى سبيل المثال، ترتبط مسألة انتهاك حرمة المحكمة الحالية بقضية سابقة تنطوي على مخطط واسع النطاق بتقديم مدفوعات غير مشروعة لشهود وانتهاك أوامر قضائية بهدف إلغاء إدانات السيد نغيراباتواري. غير أن الآلية مارست اختصاصها في مجال انتهاك حرمة المحكمة على نطاق ضيق، وأحيلت آخر قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة إلى الدول تماشياً مع النظام الأساسي.

وفي سياق تنفيذ الأحكام، وكما يعلم الأعضاء، فقد سعى السيد راتكو ملاديتش مؤخرا لإطلاق سراحه لأسباب إنسانية بسبب حالته الصحية. ولا يمكنني الإدلاء بالمزيد لأن المسألة في انتظار البت فيها. ولكنني أدرك الأهمية التي يوليها المجلس لضمان توفير الرعاية للمحتجزين بموجب سلطة الآلية وفقاً للمعايير الدولية. يمكنني أن أؤكد للأعضاء أن هذه المعايير مستوفاة بالكامل وأن السيد ملاديتش، الذي لا يزال في وحدة الاحتجاز التابعة للآلية في لاهاي، يتلقى رعاية عالية المستوى يقدمها فريق متعدد التخصصات. وعلاوة على ذلك، تجري متابعة حالته عن كثب وبشكل متكرر، بما في ذلك على يد العديد من الأخصائيين الطبيين.

وفيما يتعلق بقائمة قضاة الآلية، فقد استقالت قاضية في شهر أيار/مايو بعد إدانتها وإصدار حكم ضدها في المملكة المتحدة. وبمجرد أن علمت الآلية بفتح تحقيق جنائي، أُبلغ على وجه السرعة الأمين العام الذي رفع حصانتها. واتخذتُ أيضا إجراءات لحماية نزاهة الآلية وكفاءة عملها أثناء سير الإجراءات الجنائية، بما في ذلك وقف مشاركة القاضية في أنشطة الآلية.

وتظل مسألة تعاون الدول محورية ليس فقط في الجهود التي تبذلها الآلية من أجل خفض التكاليف وإنجاز المهام الرئيسية، بل أيضا في الوفاء بالمبادئ الإنسانية التي تقوم عليها العدالة الجنائية الدولية. وتجسد الحالة الراهنة للسيد فيليسيان كابوغا مثالا على ذلك. وعلى الرغم من تأجيل محاكمته إلى أجل غير مسمى، لا يزال محتجزاً في وحدة الاحتجاز التابعة للآلية في لاهاي في ظل عدم وجود دولة للإفراج المؤقت عنه. وتجدر الإشارة إلى أن خبيرا طبيا مستقلا خلص في شهر نيسان/أبريل إلى أن السيد كابوغا لم يكن عموما قادرا على السفر، بما في ذلك إلى رواندا التي تعتبَر البلد الوحيد المستعد لاستقباله حتى الآن. وقد طرحت الدائرة الابتدائية بالفعل أسئلة إضافية على الخبير وتنتظر إجاباته قبل اتخاذ قرار بشأن الوزن الذي ستوليه لتقريره. بيد أن استمرار احتجاز السيد كابوغا يستلزم احترام مبادئ مراعاة الأصول القانونية التي من واجب الآلية الحفاظ عليها. ولا يمكن التوصل إلى حل في غياب دولة مناسبة يمكن نقله إليها بكل أمان.

ولا تزال وحدة الاحتجاز نفسها تؤوي أيضا ثلاثة أشخاص مدانين: السيد راتكو ملاديتش، كما ذكرت آنفا، والسيد يوفيتشا ستانيشيتش والسيد ميتشو ستانيشيتش. وإذ تظل الآلية ممتنة جدا للدول المعنية حاليا بإنفاذ الأحكام، نحتاج إلى دول إضافية لتقوم بإنفاذ الأحكام من أجل تقليص الأثر التشغيلي لعملياتنا والحد من حالة عدم اليقين المطولة التي يواجهها هؤلاء المدانون. وفي مثال آخر، تواصل الآلية البحث عن حل لحالة الأفراد الستة الذين بُرئت ساحتهم أو أُفرج عنهم ونُقلوا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد حُرم هؤلاء الأفراد من الحقوق والحريات التي كانت مكفولة لهم من خلال اتفاق بين النيجر والأمم المتحدة. ويواصل رئيس القلم تواصله على مستوى رفيع مع السلطات في نيامي لتيسير تنفيذ الاتفاق. كما ينظر قاضٍ منفرد حاليا في مدى إمكانية عودة الأشخاص المنقولين بكل أمان إلى رواندا في سياق تحديد التزامات الآلية فيما يتعلق بتزويدهم بالمساعدة المالية المستمرة. ولا بد أساسا أن تقدّم الدول الأعضاء الدعم لضمان التوصل إلى حل دائم وقائم على احترام الحقوق.

أخيراً، لا تزال قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد السيد يوبيتش والسيدة راديتا دون حل. ولا تزال صربيا ترفض تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة بحق هذين المتهمين على الرغم من التزاماتها القانونية وإبلاغ المجلس بهذه المسألة على نحو متكرر.

واستشرافا للمستقبل، أود أن أسلط الضوء على أبرز التطورات في تخطيطنا المستقبلي. وكما يعلم أعضاء المجلس، كُلف الأمين العام في القرار 2740 (2024) بتقديم تقرير مستكمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع المحفوظات. ويطلب القرار أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الخيارات المتاحة لنقل مهام الإشراف على إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة إلى المحاكم الوطنية بشأن الملاحقات القضائية.

وقد عملت قيادة الآلية مع جميع الهيئات وفي الفرعين على جمع المعلومات ذات الصلة وإعداد تحليل شامل للخيارات الملموسة لنقل تلك المهام بغية إطلاع الأمين العام عليه. وفي انتظار تقييم الأمين العام، أود أن أعرض بإيجاز بعض أفكاري الأولية، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال نقل مهمة الإشراف على إنفاذ الأحكام والتي تقع ضمن اختصاصي بصفتي رئيسة للآلية.

يمكن توخي نقل بعض الجوانب الإدارية إلى الدول مثل الإشراف اليومي على ظروف السجن. وفي المقابل، فإن البت في طلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر ينطوي على اعتبارات ذات أهمية جوهرية لدورة العدالة التي يمكن أن تتعرض للخطر إذا ما وُزعت بين ولايات قضائية وطنية متعددة. وقد يفضي نقل هذا النشاط إلى عدم المساواة في معاملة أكثر من 40 مدانًا من الآلية نظراً لوجود تفاوتات كبيرة في اللوائح المحلية. ويمكن أن يؤدي ذلك في حالات كثيرة إلى إصدار حكم بالإفراج في وقت أبكر بكثير مما قد يكون متوقعا في أي حكم تصدره الدوائر إذا ما طُبقت أحكام الإفراج المحلية المخصصة للجرائم العادية. كما أن نقل هذه المهمة إلى الدول من شأنه أن يلغي عملية الاستشارة القضائية التي تستفيد من آراء القضاة الدوليين الذين أصدروا الأحكام الأصلية أو الذين يتمتعون بدراية متعمقة فريدة في القضايا ذات الصلة. وأرى ضرورة الحفاظ على هذا النشاط المحدد على الصعيد الدولي.

وعند تحديد مصير جميع الفارين من العدالة واكتمال إجراءات المحاكمة والاستئناف المتعلقة بالجرائم الأساسية، يصبح تحديد ما إذا كان ينبغي الإفراج عن الأشخاص المدانين أمرا ذا أهمية مركزية لدورة العدالة. إن تقويض هذه العملية المتعلقة باتخاذ القرار سيمحو عقودا من العمل الذي أسهم حتى الآن في الحد من الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على هذا النشاط على الصعيد الدولي ممارسة متبعة. والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة وكمبوديا أكدتا على ضرورة أن تواصل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ممارسة دورها الإشرافي في إنفاذ الأحكام. كما تواصل محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية الإشراف على تنفيذ العقوبات التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية.

ومن جهة أخرى، أشير إلى أن القرار 2740 (2024) لا يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الخيارات الممكنة لنقل المهام القضائية المستمرة. بيد أنني أرى من المناسب دعوة المجلس إلى التحلي بالصبر وتوخي الحذر عند النظر في هذه المسألة. وتنطوي المهام القضائية المستمرة المنوطة بالآلية على الحقوق الأساسية وتضمن حماية الشهود وتظل ضرورية لضمان سلامة الإجراءات الدولية. إن تحويل بعض الأنشطة إلى مسائل غير قضائية أو نقل الولاية القضائية المتعلقة بها إلى الدول، على سبيل المثال، يثير مسائل قانونية وعملية معقدة تتطلب إجراء مداولات متأنية. وهذا لا ينفي إمكانية إيجاد حلول عملية وعادلة ومنصفة لنقل أو حتى إنهاء المهام القضائية، بالنظر خاصة إلى التراجع المتوقع في الأنشطة القضائية المستمرة في السنوات المقبلة. ويتعلق الأمر ببساطة بإبراز أنه قد يكون من الأفضل الإبقاء على تلك المهام على الصعيد الدولي في ظل استمرار الأنشطة القضائية على قدم وساق، مع ضمان وجود ضمانات كافية متعلقة بمراعاة الأصول القانونية وتوفير الحماية الكافية لمصالح العدالة قبل النقل أو الإنهاء.

وستواصل الآلية في الوقت الراهن الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها وسأظل، بصفتي رئيسة، ملتزمة بتبسيط عملنا بما يتماشى مع رؤية المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمتُ إلى لجنة القواعد التابعة

للآلية في شهر أيار/مايو مقترحات لإجراء تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تهدف إلى الحد من إمكانية اتباع الإجراءات التي تتطلب الكثير من الموارد، ولا سيما في جلسات الاستماع داخل المحكمة. واستنادا إلى التنقيحات السابقة لممارستنا في مجال إنفاذ الأحكام وبعد إجراء مشاورات مع رئيس القلم والمدعي العام، أصدرت أيضا توجيها إجرائيا منقحا لتبسيط عملية التعيين وزيادة فرص التعاون مع الدول التي يُحتمل أن تُعنى بإنفاذ الأحكام من أجل إيجاد سجون للأشخاص المدانين.

ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا، نتذكر أن تحقيق العدالة ليس مسعىً محددا زمنيا؛ بل هو التزام مستمر. وتشكل الآلية الجهة القيّمة على هذا الالتزام من خلال الحفاظ على الحقائق القانونية التي أرستها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وضمان المساءلة بما يتماشى مع الإجراءات القانونية الواجبة وصون كرامة الضحايا والناجين. إن عملنا يحيي ذكرى الذين فقدوا حياتهم ويكرّم صمود الذين تعرضوا لمعاناة لا يمكن تصورها ويجسد عزم المجتمع الدولي على مواجهة الإفلات من العقاب بما تمليه المبادئ وبإصرار وثبات. وفي هذه الأوقات التي تشهد تحديات عالمية وتتسم بمحدودية الموارد، نظل ملتزمين بالوفاء بولايتنا ولكننا نقرّ بضرورة إجراء تغييرات حتى يتسنى لنا تقديم إسهاماتنا المتبقية لدورة العدالة بتكلفة يمكن للمجتمع الدولي تحملها. ولذلك، سنقيم شراكة مع المجلس نظرا لحرصه على صون إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إطار آلية يجري تقليص حجمها، وفي نهاية المطاف، بعد انتهاء عمرها التشغيلي.

وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء الأعضاء حول عملنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لإطلاعه مرة أخرى على أنشطة مكتبي وما حققه من نتائج. وتَرد تفاصيل عملنا في التقرير المرحلي المكتوب. وهناك ثلاث مسائل أود أن أسلط الضوء عليها اليوم من الماضي والحاضر والمستقبل.

في السنوات الأخيرة، ألقى مكتبي القبض على بعض آخر الهاربين من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: فيليسيان كابوغا وفولجانس كايشيما. وعلى الرغم من أن الآلية لن تحاكم المتهمين في أي من القضيتين، فإن كلتيهما لا تزالان قيد النظر.

وبعد مرور 21 شهراً على وقف الدائرة الابتدائية للمحاكمة، لا يزال التقاضي مستمراً بشأن مستقبل كابوغا. ولا يزال السؤال العالق هو ما الذي سيحدث له. ولا يزال كابوغا في عهدة الآلية حاليا، حيث يجري توفير الرعاية الطبية والشخصية له على نفقة الآلية. ويسعى الدفاع، دون جدوى حتى الآن، إلى السماح لكابوغا بالإقامة في بلدان أوروبية. واقترح الادعاء العام إعادة كابوغا إلى رواندا، بلده الأصلي. وهذه الحالة لا تختلف كثيراً عن حالة الأشخاص الذين برأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ساحتهم أو أفرجت عنهم قبل سنوات عديدة. فهم لا يزالون في النيجر، ووضعهم غير مؤكد، ولا يزالون يتلقون تمويلا من الآلية.

ويعتقد مكتبي أنه ينبغي إعادة المواطنين الروانديين إلى رواندا بعد اكتمال إجراءاتهم، كما هو معتاد في الولايات القضائية المحلية. ولكن أيا كان الحل، يتعين الانتهاء من هذه المسائل.

وبالعودة إلى كايشيما، فإنه لا يزال في جنوب أفريقيا بعد عامين من اعتقاله،. وخلال تلك الفترة، نشأ مأزق. فقد قرر أحد قضاة الآلية نقل كايشيما من جنوب أفريقيا إلى عهدة الآلية في أروشا. على أن يُنقل بعد ذلك إلى رواندا لمحاكمته، وفقاً لقرار الإحالة. ويعارض كاييشيما نقله أمام محاكم جنوب أفريقيا. غير أن أية محكمة وطنية ليس لديها سلطة مراجعة قرارات الآلية أو الطعن فيها. وفي حين أنه أعلن عن نيته تقديم طلب إلى الآلية لإلغاء قرار إحالة قضيته إلى رواندا، إلا أنه لم يقدم طلباً رسمياً يلتمس فيه هذا الانتصاف. وفي جنوب أفريقيا، لا تزال الأمور، إلى حد كبير، كما كانت عليه قبل عامين. فمنذ مثوله لأول مرة أمام المحكمة في آب/أغسطس 2023، أُجلت القضية مراراً وكان آخرها حتى تموز/يوليه من هذا العام. ويرى مكتبي أن الأمر الضروري هو أن يُقدَّم كايشيما للمحاكمة على الجرائم المنسوبة إليه. فالضحايا والناجون ينتظرون منذ أكثر من 31 عاماً حتى الآن. وينبغي ألا ينتظروا أكثر من ذلك. وينبغي لجنوب أفريقيا أن تنفذ على الفور مذكرة التوقيف الصادرة عن الآلية وأن تنقل كايشيما إلى عهدة الآلية. وإذا كانت غير قادرة على القيام بذلك، فهي ملزمة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بمقاضاة كايشيما في محاكمها.

وفي كلتا الحالتين، يعتقد مكتبي أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات. فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ويجب الانتهاء من هذه المسائل على وجه السرعة.

لا يزال مكتبي ملتزماً التزاماً كاملاً بتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى وجه الخصوص، نُدرك أن المسؤولية عن مواصلة عملية المساءلة قد نُقلت بنجاح إلى الدول الأعضاء. وهذا هو السبب في أن نشاطنا الأساسي هو تنفيذ ولايتنا المتمثلة في تقديم المساعدة للملاحقات القضائية الوطنية بموجب الفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي للآلية. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية وحدها، قدمت 11 دولة عضو 177 طلباً إلى مكتبي. وتتزايد الطلبات تعقيداً، حيث تستعين الدول الأعضاء بخبرتنا في مجالي التحقيق والتحليل وبخبرتنا القانونية لمساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها في قضاياها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة تطورات بارزة في هذا الصدد.

أولا، بعد أن استكملنا عملنا في تعقب الهاربين، طلبت حكومة رواندا من مكتبي تقديم المزيد من الدعم لجهودها الرامية إلى تحديد مصير أكثر من 000 1 من الهاربين لا يزالون طُلقاء. ويسرني أن أبلغكم بإحراز تقدم كبير بالفعل في هذا العمل. وقد أعلنا في وقت سابق من هذا الأسبوع، بالتعاون مع المدعي العام في رواندا، أن جهودنا المشتركة أسفرت عن إغلاق 65 ملفاً إضافياً من ملفات الهاربين. ويشمل ذلك على وجه الخصوص عدداً من الهاربين الذين نجحنا في تحديد أماكن وجودهم في بلدان أخرى. كما تمكنا من تحديد الهاربين الذين نُظرت قضاياهم، سواء من خلال تسليمهم أو محاكمتهم في البلدان التي يقيمون فيها. وأخيراً، تمكنا من تحديد أن بعض الهاربين قد توفوا. وسنواصل مستقبلا بذل جهود لتحديد أماكن المزيد من الفارّين، مع التركيز بشكل خاص على القضايا ذات الأولوية التي تتعلق بالجناة الذين يتحمّلون

مسؤولية جنائية كبيرة. وقد فرّ العديد منهم من رواندا بحثاً عن ملاذ آمن في بلدان في جميع أنحاء العالم، حيث يتمتعون بالإفلات من العقاب على الجرائم المنسوبة إليهم.

ثانيا، فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، سلمنا قبل شهرين إلى المدعي العام في البوسنة والهرسك ملف تحقيق مفصلا بشأن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم بشعة ضد الإنسانية. وبناءً على طلبه، أنشأ مكتبانا فريقاً مشتركاً لإجراء المزيد من التحقيقات بهدف إعداد لائحة اتهام في أقرب وقت ممكن. وسيعقد هذا الفريق المشترك أول اجتماعاته هذا الأسبوع. وبالمثل، تواصل فرقة عملنا المشتركة بالتعاون مع المدعين العامين في الجبل الأسود إحراز تقدم في ملف التحقيق الذي قدمناه لهم بشأن مواطني الجبل الأسود المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، ولا سيما جرائم العنف الجنسي الخطيرة.

ثالثا، نطبق نفس المنهجية مع البلدان الأخرى. وأود أن أُشيد بشكل خاص بالتعاون الممتاز المستمر معنا من جانب مكتب المدعي العام الفرنسي لمكافحة الإرهاب وقيادة مكافحة الإرهاب البريطانية ووزارة الأمن الوطني الأمريكية. واستجابةً لـ 29 طلباً للمساعدة من هذه البلدان الثلاثة وحدها خلال الأشهر الستة الماضية، زودنها بأدلة قيّمة ووفرنا لها معارفنا المتعلقة بالجرائم وقدمنا المشورة بشأن خطوات التحقيق الملموسة. ومن خلال هذا العمل وغيره، نساعد في ضمان عدم تمتع من يشتبه بأنهم من مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة الجماعية بملاذ آمن في البلدان التي طلبوا فيها زوراً الحصول على صفة لاجئ. وأفاد جميع شركائنا بأنهم لا يزال لديهم عدد كبير من الحالات التي يتعين عليهم معالجتها وأنهم يعملون بأسرع ما يمكن. ولهذا السبب، تطلب الدول الأعضاء من مكتبي مواصلة المساعدة التي نقدمها وتعزيز تعاوننا. وكما سبق وأن خططنا، فإن السلطات الوطنية في مقعد القيادة الآن. وسيكون ضمان حصول تلك السلطات على الدعم الذي تحتاج إليه أمراً بالغ الأهمية لتحقيق المزيد من النتائج في عملية المساءلة ولضمان استمرار الاستثمار في المساءلة في إضافة قيمة.

أخيراً، واستجابةً لطلبات المجلس، يتضمن تقريري المكتوب بعض أفكار مكتبي بعد استعراضنا لمستقبل الآلية وخيارات نقل المهام. وكما أوضح مكتبي، فإن أحد الخيارات المتاحة، في رأينا، هو نقل المسؤولية عن تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية إلى مكتب آخر من مكاتب الأمم المتحدة. ومن شأن هذا النقل أن يُلبي رغبة المجلس في استكمال مهام الآلية مع ضمان استمرار الدول الأعضاء في تلقي المساعدة التي تحتاجها. وسيواصل مكتبي جمع المعلومات ووضع الخطط لإثراء مداولات المجلس.

وبشكل أعم، فقد حظي مكتبي بشرف فريد من نوعه على مدار سنوات عديدة بالعمل يدا بيد مع السلطات الوطنية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. كما حافظنا على علاقات وثيقة مع الضحايا والشهود. فمنذ بداية استراتيجيتي الإنجاز، شاركنا في بناء المؤسسات المحلية ونقل القضايا وتقييم التطورات. ورأينا بأنفسنا كيف تغيرت الكثير من الأمور. ومن وجهة نظرنا، فإن الخطط المتوخاة من استراتيجيتي الإنجاز لتعزيز جهود العدالة الوطنية قد تحققت بنجاح إلى حد كبير.

ولهذا السبب، نؤيد المبدأ القائل بأنه يمكن نقل المسؤوليات المتبقية إلى الدول الأعضاء حيثما أمكن. ونرى أن الدول الأعضاء نجحت على مدى العقدين الماضيين في تحقيق العدالة وفقاً للمعايير الدولية

وأن الآلية كانت مؤقتة دائماً، في حين أن القاعدة هي تولي المسؤولية عن تحقيق المساءلة على الصعيد الوطني. ويمكن النظر بتأن وبصورة عملية في كيفية توزيع الأنشطة المتبقية بين المستويين الوطني والدولي. وسيعمل مكتبي بشكل وثيق مع الأمين العام لإعداد التقارير التي طلبها المجلس قبل نهاية العام وسنواصل أيضاً المشاركة في التخطيط المشترك بين الأجهزة فيما يتعلق بالآلية. ونتطلع في العام المقبل إلى التعاون بصورة فعالة مع المجلس ونلتزم بتوفير كافة المعلومات التي من شأنها مساعدة المجلس. ويظل مكتبي ممتناً على الدعم المستمر الذي يقدمه المجلس في جميع جهودنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد توتانغي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضية غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد براميرتس، المدعي العام، على إحاطتيهما الشاملتين بشأن أنشطة الآلية خلال الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 15 آذار/مارس 2025.

تنوّه سيراليون بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية لتنفيذ توصيات مجلس الأمن الواردة في القرار 2740 (2024) المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2024 وتلك الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم طرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين"، المؤرخ 29 شباط/فبراير 2024 (S/2024/199).

ونحيط علماً بعمل الآلية لإعادة مواءمة عملياتها مع الرؤية الأصلية للمجلس عند إنشائها في عام 2010. نجحت الآلية في خفض تكاليفها التشغيلية من خلال عدة تدابير لتحقيق الكفاءة، بما في ذلك تبسيط إجراءات المحكمة، والمشاركة القضائية عن بعد، واستخدام القضاة الوطنيين في جمهورية تنزانيا المتحدة، والفصل في القضايا عن طريق المذكرات الخطية، وتقاسم التكاليف بين الوكالات، وذلك من خلال عدة تدابير لتحقيق الكفاءة. ونلاحظ كذلك أن من المتوقع أن ينخفض مستوى الملاك الوظيفي للآلية، الذي يبلغ حالياً 234 موظفاً، إلى 112 موظفاً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، مما يعكس تقليص حجمها التدريجي بما يتماشى مع ولايتها المتبقية.

وفي مجال الحوكمة الداخلية، نقرّ بإنشاء فريق عامل مشترك بين أجهزة الآلية الثلاثة وفرعيها، وبتعزيز الحوار مع لجنة التفاوض المشتركة، وبتحسين التواصل مع الموظفين بشأن مسائل إعادة الهيكلة والميزانية، وكلها أمور تسهم في زيادة الشفافية والمساءلة والشمولية في عملية صنع القرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الآلية أيضاً في تجميع المعلومات لدعم تقرير الأمين العام، على النحو الذي طلبه المجلس في الفقرتين 11 و 12 من القرار 2740 (2024)، مع مواصلة أداء مهامها الأساسية المتبقية بفعالية.

شمل دور الآلية في إنفاذ الأحكام أربعة طلبات للإفراج المبكر، وقراراً واحداً بشأن إلغاء الحكم، وأمراً واحداً بالنقل المؤقت لشخص مدان إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز. وكما ورد في التقرير، واصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، ودعم 65 قضية في رواندا و 128 قضية في

يوغوسلافيا السابقة، وعزز التعاون القضائي الإقليمي في البلقان. كما راقبت الآلية بنشاط القضايا المحالة في ولايتين قضائيتين وطنيتين وأبلغت عن إحراز تقدم في إدارة المحفوظات.

وقد أحطنا علماً بعمل الآلية المستمر لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي سياق معالجة القضية الحرجة المتعلقة بالأشخاص المفرج عنهم والمبرّئين، نرحب بوضع الآلية لخطة دعوة تهدف إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً من أجل التوصل إلى حل دائم، لا سيما فيما يتعلق بالوضع في النيجر. ونشجع الآلية على مواصلة تقديم التقارير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد وبشأن تنفيذ التوصيتين المتبقيتين من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024 في دورة الإبلاغ المقبلة.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التحديات المستمرة التي تواجه الآلية، ولا سيما غياب دول التنفيذ وإعادة بعض الدول للأشخاص المدانين إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، متذرعةً بالقيود القانونية المحلية واعتبارات أخرى. ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء لتوسيع نطاق التعاون في مواجهة تلك التحديات ودعم الحلول المستدامة للأفراد الذين تم نقلهم في النيجر ونقل السيد فيليسيان كابوغا إلى دولة تنفيذ مناسبة. وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، نقرّ بجهود مكتب المدعي العام لتوضيح مصير ومكان وجود 43 شخصاً. بيد أننا نشير مع الأسف إلى أن أكثر من 000 12 شخص لا يزالون في عداد المفقودين.

ختاماً، تؤكد سيراليون مجدداً دعمها الكامل لعمل الآلية وتكرر التزامها الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب، أينما وجد وأياً كان مرتكبوه. ونشير إلى أن استمرار عمل الآلية ليس حيوياً لإتمام إرث المحكمتين المخصصتين فحسب، بل هو أيضاً أساسي للحفاظ على مصداقية دور مجلس الأمن في إقامة العدالة الجنائية الدولية. والأهم من ذلك كله أنها تتمسك بوعد العدالة للضحايا – النساء والرجال والأطفال الذين عانوا من أخطر الجرائم التي عرفتها الإنسانية والذين تتطلب كرامتهم المساءلة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس. كما أرحب بمشاركة معالي السيد نيناد فوييتش، وزير العدل في صربيا، وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا.

بعد مرور ثلاثة عقود على ارتكاب الإبادة الجماعية والفظائع في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، لا تزال تلك الجرائم الشنيعة التي لها تداعيات على السلام والأمن الدوليين تذكرنا بواجبنا الرسمي في ضمان محاسبة جميع مرتكبيها. وفي معرض تسجيل دعمنا الكامل للجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الآلية لتنفيذ مهامها المتبقية في ظل تحديات تقليص حجمها. ونحيط علماً على نحو إيجابي بإتمام الآلية لإجراءات المراجعة في قضية نتاكيروتيمانا، ورصدها المستمر لقضية انتهاك حرمة المحكمة في الولايات القضائية الوطنية وجهودها المتواصلة لحل قضيتي كابوغا وكاييشيما. كما نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية لتبسيط وتقليص حجم عملياتها مع القيام بفعالية بمهامها القضائية الأساسية المتبقية، بما في ذلك إجراءات إعادة النظر وتنفيذ الأحكام وحماية الشهود.

ونحن على ثقة بأن الآلية ستظل متماشية مع رؤية المجلس لمؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة من خلال التنفيذ المستمر لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها.

ثانياً، ينبغي لجميع الأعضاء المعنيين الامتناع عن عرقلة جهود الآلية لمساعدة الولايات القضائية الوطنية. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية للتعاون مع رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة في مساعدة التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية. وقد تعززت تلك الجهود بشكل ملحوظ بفضل التعاون الجدير بالثناء من جانب العديد من الدول الأعضاء طوال تلك العملية. بيد أن القلق لا يزال يساورنا من أن نقل الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، ولا سيما إلى النيجر، والتأخير في نقل المتهمين ومحدودية التعاون في تعقب الهاربين لا يزال يعيق الآلية بشكل فعال في أداء وظيفتها المتمثلة في مساعدة السلطات القضائية الوطنية. وكما يؤكد التقرير عن حق، لا يمكن إكمال دورة العدالة بنجاح دون التعاون الفعال من جانب الدول الأعضاء. في هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال الكامل للقرار 2740 (2024) وتزويد الآلية بالمساعدة المناسبة.

ثالثاً، يجب أن تسترشد استعادة العدالة بنهج يركز على الضحايا. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية الذي يحدث في بعض البلدان، ما يشكل خطراً كبيراً على الضحايا والشهود ويعرض نزاهة العدالة للخطر. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الآلية من أجل الحماية القضائية للشهود والضحايا التي تشمل إجراء تقييمات للتهديدات وإبلاغهم بالإفراج عن الأشخاص المدانين وحماية المعلومات السرية المتعلقة بالشهود. ومن أجل تجنب تقويض تلك الجهود، نحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات مسؤولة وحازمة ضد التمجيد والإنكار للحيلولة دون إلحاق المزيد من الصدمات بالضحايا. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن دعمنا لجهود مكتب المدعي العام لمكافحة هذه الأيديولوجيات من خلال تعزيز التثقيف وإحياء الذكرى.

وختاماً، من المتوقع أن يتلقى المجلس تقريراً من الأمين العام بشأن سبل المضي قدماً بالآلية في جلسة الإحاطة المقبلة في كانون الأول/ديسمبر، وفقاً للقرار 2740 (2024). ونعتقد أن هذا التقرير سيقدم توصيات شاملة لضمان الحفاظ على إرث الآلية وتمكيننا من إيجاد أفضل السبل لنقل المهام المتبقية.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الشاملتين، وأرحب بمشاركة معالي السيد فويتش، وزير العدل في صربيا، وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في هذه الجلسة.

أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكامل عام 2024، اضطلعت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بأنشطتها بإصدارها واحدا من أكبر أعداد القرارات والأوامر في تاريخها، على نحو ما ذكر في التقرير، ويتعلق الكثير منها بالمهام القضائية وإنفاذ الأحكام – وهو رقم يعكس أهمية دورها. وفي حين اكتملت المحاكمات الدولية للجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، فإن الدعم المقدم إلى الدول للتحقيق مع أكثر من 000 1 شخص من مرتكبي الإبادة الجماعية الهاربين في حالة رواندا وعدد

مماثل من مجرمي الحرب الفارين في يوغوسلافيا السابقة ومقاضاتهم وتقديمهم إلى العدالة دليل آخر على أهمية الآلية. وتعكس قضيتان أهمية عمل الآلية في تحقيق العدالة. فيما يتعلق بكلتا القضيتين، قضية يوبيتش وراديتا وقضية كايشيما، لم يتم تنفيذ أوامر الاعتقال. وفي هذا الصدد، تشاطر اليونان الآلية شواغلها وتشدد على التزام الدول المعنية بالمضي قدما وفقا لذلك.

ثانياً، فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، نود أن نسلط الضوء على الضمانات المتعلقة بظروف سجن الأشخاص والنابعة من السلطات الإشرافية المسندة للرئيسة، والمعايير الدولية والقواعد ذات الصلة بالآلية. ونؤكد في هذا الصدد، على نحو ما جرى التأكيد في التقرير، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة ترصدان بانتظام ظروف الاحتجاز في السجون. وذلك لضمان استيفاء المعايير الدولية وتناول الآلية والسلطات الوطنية لدول التنفيذ للتوصيات ذات الصلة.

ثالثاً، تؤكد اليونان، كما هو موضح في التقرير، أن الملاحقات القضائية الوطنية لا تزال ضرورية لتحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة. ارتُكبت هذه الجرائم إما خلال الإبادة الجماعية في رواندا أو في يوغوسلافيا السابقة. ونشدد في هذا الصدد على الدعم القوي الذي تقدمه سلطات رواندا لمكتب المدعي العام في عمله لمساعدة المدعين العامين في البلد والدول الأخرى في تحديد مكان الهاربين واستكمال التحقيقات وتقديم الجناة إلى العدالة. وبالمثل، يشدد التقرير على أن التعاون القضائي في شكل نقل التحقيقات ولوائح الاتهام بين بلدان يوغوسلافيا السابقة أمر ضروري لضمان مساءلة مجرمي الحرب ومعالجة الفجوة الكبيرة القائمة في هذا الصدد. ويتخذ ذلك شكل تراكم كبير بسبب عدم الرد على الطلبات، وعدم كفاية الموارد البشرية وعدم كفاءة الإجراءات وعدم فعاليتها.

وإزاء هذه الخلفية والطابع المحدود جدا للمهام المتبقية للآلية بعد الانتهاء من جميع قضايا الجرائم الأساسية وتعقب جميع الهاربين، فإن القرار 2740 (2024) يحدد عناصر أنشطتها في المستقبل، أي هيكلها الصغير والمؤقت والفعال، مع عدد قليل من الموظفين، بما يتماشى مع تقلص مهامها. وطلب القرار 2740 (2024) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا محدثا عن خيارات نقل مهام الآلية المتعلقة بالإشراف على إنفاذ الأحكام، ومساعدة السلطات القضائية الوطنية في الملاحقات القضائية والجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية للمواقع المحتملة للمحفوظات. ونلاحظ في هذا الصدد استعداد الآلية لتقديم مساعدتها وآرائها. وبالمثل، نود أن نشير إلى أن التقرير يؤكد على أن حجم وتعقيد الطلبات الواردة من الولايات القضائية الوطنية للحصول على المساعدة والطائفة الواسعة من السلطات التي تقدم الطلبات يبرزان الدور المهم للمساعدة الدولية، سواء من خلال مكتب المدعي العام أو من خلال مكتب للأمم المتحدة في المستقبل، في ضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية.

وختاما، ترى اليونان أنه من الضروري أن تقدم الآلية مدخلات شاملة في ضوء التقرير المقبل للأمين العام بشأن الخيارات المحتملة لنقل مهامها في المستقبل، لتحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة وتعزيز سيادة القانون.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام للآلية، السيد براميرتس، على إحاطتيهما القيمتين. كما نرحب بمشاركة ممثلي صربيا والبوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في جلسة اليوم.

تسلم باكستان بالدور الحيوي الذي تضطلع به الآلية في الحفاظ على الاستمرارية القضائية ودعم المساءلة وتيسير الوصول إلى السجلات والمحفوظات القانونية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشير إلى القرار 2740 (2024)، الذي مدد ولاية الآلية لمدة عامين حتى 30 حزيران/يونيه 2026، مؤكداً من جديد التزام المجلس بأن تنجز مسؤولياتها بشكل كفؤ ومنظم. ويسلم القرار بأهمية أن تنجز الآلية عملها في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وتعاونية. ويقدم آخر تقريرين للرئيسة والمدعي العام رؤى قيمة حول تخطيط القوى العاملة والتقليص المؤسسي والسيناريوهات المقترحة لنقل المسؤوليات المتبقية في نهاية المطاف. هذه الأمور مهمة لضمان أن يتم تنفيذ الخفض التدريجي للآلية بشكل مسؤول ومع المراعاة الواجبة للمهام الموروثة. ويسلط التقريران الضوء أيضًا على التقدم المحرز في مجالات رئيسية مثل الإشراف على الأحكام، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية وحماية المحفوظات ورقمنتها. وتدل هذه الجهود على المهنية والالتزام المؤسسي لقيادة الآلية وموظفيها.

تقدر باكستان أهمية الشفافية والفعالية من حيث التكلفة. ونؤيد استمرار تقديم تقارير عن الآلية كل ستة أشهر، مما يبقي المجلس على علم بتطور عبء العمل ومستويات التوظيف والنقاط المرجعية لإنهاء عملها. وعلى الرغم من أن ولاية الآلية محدودة وانتقالية، إلا أن مساهماتها في نظام العدالة الجنائية الدولية لا تزال مهمة، حيث تستند إلى العمل التاريخي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في توضيح القانون الجنائي الدولي وزيادة تطويره. وتدعو باكستان إلى استمرار التعاون من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما في تيسير الإنفاذ ودعم الملاحقات القضائية الوطنية والحفاظ على سلامة السجلات القانونية. على مر السنين، عمل أربعة مواطنين باكستانيين كقضاة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعمل أحدهم كعضو في هيئة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتؤكد باكستان من جديد التزامها بتعددية الأطراف وسيادة القانون وتعزيز العدالة وضمان المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة في أي سياق أو تحت أي ذريعة. كما أن عمل المحكمتين إنجازا رائدًا من حيث أنه قد يكون ذا صلة بجهود المساءلة في المستقبل، لا سيما في حالات الاحتلال غير القانوني المطول الذي ينطوي على القمع الوحشي لحق شعب في تقرير المصير وارتكاب الفظائع الجماعية. والنماذج القانونية والسوابق السياسية والنماذج القضائية والتوثيق وجمع الأدلة إلى جانب مشاركة الضحايا، كلها جوانب مهمة وذات صلة بالموضوع، مما يدل على أن العدالة الدولية قابلة للتطبيق إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة والتوثيق الموثوق به والاهتمام المتضافر والدعوة على الصعيد الدولي.

وستواصل باكستان العمل على نحو بنّاء مع المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان إتمام عمل الآلية في مرحلة انتقالية منظمة ومستدامة وتتسم بالمسؤولية.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب بنما عن تقديرها لرئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيدة غراسييلا غاتي سانتانا، وكذلك للمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتيهما المفصلتين. كما نرحب بوفود البوسنة والهرسك وصربيا ورواندا وكرواتيا التي تنضم إلينا وتشرفّنا اليوم.

مما لا شك فيه أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانتا من أهم مؤسسات العدالة الجنائية الدولية في العقود الأخيرة.

وقد أرسى عملهما أسس مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة وجسد الالتزام بمبدأ أساسي: لقد كان للضحايا، ولا سيما عائلاتهم، ولا يزال، حق ثابت في تحقيق العدالة فيما يتعلق بالفظائع التي ارتُكبت ضد أحبائهم. واليوم، يقع هذا الإرث القيّم على عاتق الآلية الدولية.

وندرك أن الآلية قد أحرزت تقدما مطردا في تقليص مهامها على الرغم من أن ذلك لم يكن بالوتيرة التي كان المجتمع الدولي يرغب فيها نظرا لطابع القضايا وتعقيدها. وعلى وجه التحديد، وبالنظر إلى السياق الحالي المقلق لقيود السيولة والتمويل في المحافل المتعددة الأطراف الهامة، فإننا ندرك الجهود التي تبذلها الآلية لتقليص بنيتها التحتية المادية، بما في ذلك إغلاق مكاتب مثل مكتب العلاقات الخارجية، فضلاً عن ترشيد عدد الموظفين والتخطيط لخفض الميزانية. ونشجع على توسيع نطاق هذه الجهود.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من انتهاء المحاكمات الرئيسية الآن، يُظهر تقرير الآلية أنها لا تزال تضطلع بمهام جوهرية مما يستدعي دراسة إمكانية نقل هذه المهام بطريقة منظّمة. ويشمل ذلك الإشراف على إنفاذ الأحكام وحضور جلسات المراجعة وحماية الضحايا وإدارة وحفظ المحفوظات القضائية والدعم المقدم من مكتب المدعي العام للولايات القضائية الوطنية.

وتمثل المساعدة التي يقدمها المكتب إلى الدول الأعضاء في التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية وسيلة هامة لمواصلة ضمان تقديم الجميع إلى العدالة، ولا سيما المسؤولين عن أخطر الجرائم. ويعزز هذا الدعم التقني الذي يشمل التحليل الجنائي وتبادل المعلومات والاطلاع على محفوظات الآلية وتبادل الخبرات المؤسسية مبدأ التكامل الذي يقوم عليه هيكل العدالة الجنائية الدولية. وترى بنما أن التعاون من هذا القبيل يسد ثغرة كبيرة في النظام المتعدد الأطراف، إذ يوفر وسيلة ملموسة للدول لتعزيز جهودها في مجال تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة.

ولذلك، تعتقد بنما أنه ينبغي استكشاف إمكانية توسيع نطاق النموذج بعد انتهاء ولاية الآلية. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة بأن الأمم المتحدة تتمتع بوضع فريد يمكنّها من سد الفجوة القائمة في العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك في القضايا التي تتجاوز نطاق عمل الآلية.

في الختام، وبينما تعترف بنما بأهمية العمل الذي لا تزال الآلية تقوم به، فإنها تدعو أيضا إلى مواصلة مضاعفة الجهود من أجل تقليص عملياتها ونقل المسؤولية عنها بشكل تدريجي ومنظم وفعال بهدف إغلاقها نهائيا.

السيدة غروسو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما بشأن عملهما المستمر للنهوض بالعدالة بالنيابة عن ضحايا الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة خلال النزاعات التي دارت أحداثها في التسعينيات من القرن الماضي.

ونعرب عن تقديرنا للرئيسة غاتي سانتانا وقيادتها في الوقت الذي تواصل فيه الآلية تبسيط وتقليص وظائفها.

قبل أكثر من 30 عاما، أدت التقارير الواردة عن ارتكاب مذابح للمدنيين وأعمال اغتصاب وتعذيب في مواقع الاحتجاز إلى جانب الهجمات على المدن إلى إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبعد مرور عام، أدت الإبادة الجماعية في رواندا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد نجحت هاتان المحكمتان في تقديم المئات من الجناة إلى العدالة وإنشاء سجل وقائعي للجرائم وتحدي إفلات القادة السياسيين والعسكريين من العقاب.

ومع ذلك، فإن تقدم عمر المتهمين والضحايا والشهود وتداعي صحتهم يجعلان حل القضايا المتبقية أكثر إلحاحا. فعلى سبيل المثال، يجب أن تعالج الآلية مسألة إطلاق سراح فيليسيان كابوغا بسبب حالته الصحية، وحاجة راتكو ملاديتش إلى الرعاية الملطّفة.

ونأمل أن تنتهي الإجراءات القضائية في جنوب أفريقيا المتعلقة بفولجانس كايشيما بسرعة مما يسمح بمحاكمته بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وتحقيق العدالة للضحايا.

أخيرا، نلاحظ دعوى انتهاك حرمة المحكمة التي أعقبت عملية استعراض قضية نغيراباتواري. وتتطلب العدالة أن يبقى الضحايا والشهود في مأمن من التدخل ونتوقع من الآلية بالمثل أن تتمسك بحقوق المتهمين في المحاكمة وفق الأصول القانونية لضمان التوصل إلى حل عادل.

ونقدر دعم الآلية للسلطات الوطنية في التصدي للجرائم الفظيعة في إطار أنظمتها المحلية. ومن خلال تقديم المساعدة القانونية والاستدلالية والاستراتيجية، تعزز الآلية سيادة القانون.

وفي غرب البلقان، قدّم مكتب المدعي العام دعما مباشرا للقضايا وأسهم في حل المسائل العابرة للحدود. ونرحب بالتعاون بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود مع مكتب المدعي العام ونحث المكتب على بذل جهود متواصلة لحل القضايا المتراكمة وتحقيق العدالة للضحايا.

يسلط تقرير المدعي العام بشأن رواندا الضوء على الإجراءات الجارية والمكتملة في فرنسا وبلجيكا وعلى اعتقال فوستين نسابوموكونزي مؤخرا في الولايات المتحدة. وتُظهر هذه الأمثلة أن الالتزام المشترك بتحقيق المساءلة يمنع الجناة من العثور على ملاذ آمن.

ونعرب عن تقديرنا للدول التي تدعم التحقيقات والملاحقات القضائية وإيواء الأشخاص المدانين، حيث أن إنفاذ الأحكام أمر بالغ الأهمية لعمل الآلية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة الأفراد الذين تمت تبرئتهم أو أُفرج عنهم في النيجر ونعتقد أنهم يستحقون حلا.

ومع انتهاء التحقيقات والملاحقات القضائية، فإن الحفاظ على إرث الآلية والمحكمتين السابقتين لها أمر بالغ الأهمية. ونقدر تركيز الرئيسة غاتي على إتاحة السجلات العامة والالتزام بحفظ السجلات المادية ورقمنتها.

وندعم بقوة جهود الآلية لإشراك الجمهور من خلال مراكز المعلومات وحلقات العمل ووسائل التواصل الاجتماعي. ونقدر دعم الاتحاد الأوروبي للبرامج في غرب البلقان، مما يمكن الآلية من التواصل مع معلمي المدارس وجمع الشباب معا. فتثقيف الجمهور أمر ضروري لمكافحة إنكار الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ، لا سيما بالنسبة للشباب الذين يجب أن يفهموا تأثير وإرث الأحداث الماضية.

يحيي المجتمع الدولي الشهر المقبل الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا. وهذا هو الوقت المناسب لإعادة الالتزام بالمصالحة وبناء مستقبل سلمي يرتكز على العدالة وسيادة القانون.

ونعرب عن تقديرنا للضحايا والناجين وأحبائهم الذين ينبغي أن يكونوا في صميم جهودنا لتعزيز العدالة والمساءلة. وستواصل الولايات المتحدة الدفاع عن العدالة بوصفها أساس السلام والاستقرار.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الشاملتين اليوم وعلى إسهامهما المستمر في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيد فوييتش، وزير العدل في صربيا، وكذلك ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا، مناقشة اليوم. وقد صادف العام الماضي الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة التوتسي في رواندا ونحيي هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا. إن عملهم في الولايات القضائية الوطنية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة ضروري لتوفير العدالة للضحايا والناجين في الوقت الحاضر.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها الدانمرك في مناقشة للمجلس بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أود أن أبدأ بالإعراب عن دعم الدانمرك الكامل للآلية وعملها المهم. لقد حققت الآلية إنجازات كبيرة ولا تزال تضطلع بدور حاسم في ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع وقوع فظائع في المستقبل.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، أود أن أرحب بالتقريرين المرحليين المقدمين من الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس. ونود أن نسلط الضوء بشكل خاص على أن الآلية قد حددت الآن مصير جميع الهاربين وأنجزت جميع المحاكمات والطعون. وهذه علامة فارقة في كفاحنا ضد الإفلات من العقاب ولتكريم الضحايا والناجين من تلك الفظائع المدمرة. وكما أوضح مقدما الإحاطتين، فإن العمل لم ينتهِ بعد. فلا تزال المساعدة التي تقدمها الآلية إلى السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك المدعي العام في رواندا والمدعون العامون الوطنيون في يوغوسلافيا السابقة، ذات أهمية حيوية لجهودهم في التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة

للقانون الدولي ومقاضاتهم. وكما ورد في التقرير، لا يزال هناك عدد هائل من مجرمي الحرب المشتبه بهم الذين لم يتم تقديمهم إلى العدالة بعد. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الآلية الاضطلاع بدور هام في حماية الضحايا والشهود والإشراف على إنفاذ الأحكام وحفظ سجلات المحكمة ومكافحة إنكار الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ثانيا، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية لتحقيق رؤية مجلس الأمن لها في أن تصبح منظمة صغيرة ومؤقتة وفعالة، ولتقديم المساعدة للأمين العام بشأن التقارير المتعلقة بمستقبل المحفوظات وخيارات نقل مهام الآلية. ونشجع الآلية على تحديد المزيد من الخطوات الملموسة لتحقيق رؤية المجلس ونرحب بالاقتراحات الملموسة التي حددها المدعي العام في هذا الصدد. ونشدد على أن هذه الجهود يجب ألا تكون على حساب العدالة. ويجب الحفاظ على الوظائف الأساسية للآلية إلى أن تستكمل ولايتها بالكامل. وتعتمد قدرة الآلية على إنهاء عملياتها على تعاون الدول، بما في ذلك نقل المشتبه بهم الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف. ونحثّ جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية، وفقاً لالتزاماتها الدولية، والإسراع في بذل جهودها لتمكين الآلية من الوفاء بولايتها.

تتعلق نقطتي الثالثة بالحفاظ على محفوظات الآلية. وهذا أمر بالغ الأهمية. ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة في هذا الصدد. فهذه المحفوظات ليست ضرورية لجهود التحقيق والملاحقة القضائية الجارية التي تبذلها السلطات الوطنية فحسب، بل أيضا لضمان عدم نسيان جرائم الماضي أو إخفاء معالمها أو تكرارها. وستكون المحفوظات بمثابة شهادة على إرث المحكمتين المخصصتين وموردا أساسيا للتثقيف ومنع الفظائع. ونؤكد أن الموقع المستقبلي للمحفوظات يجب أن يكون موقعا يضمن تحقيق هذا الهدف.

أود أن أختتم بياني بتأكيد دعم الدانمرك الثابت للعدالة الجنائية الدولية والتزامها الثابت بدعم جهود المجلس لمكافحة الإفلات من العقاب في أي مكان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما. ونرحب بوزير العدل في صربيا وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا في هذه الجلسة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عملا بالولاية المنوطة لها بموجب القرار 2740 (2024)، تقدما في الإشراف على إنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص المفرج عنهم وتعزيز عمل الآلية على نحو منظم، من بين مهامها المتبقية الأخرى، وهو ما تنوه به الصين.

وفيما يتعلق بعمل الآلية في المستقبل، تود الصين أن تدلي بالنقاط التالية:

أولا، ينبغي للآلية، عملا بالقرار 1966 (2010)، أن تتمسك بمركزها الأصلي بوصفها كيانا صغيرا ومؤقتا وفعالا، تتقلص وظائفه وحجمه تدريجيا بمرور الوقت وأن تنفذ بفعالية توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وأن تواصل تخصيص مواردها على النحو الأمثل وأن تقلص وظائفها وحجمها إلى أن تُنفَّذ بالكامل الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

ثانيا، وفقا لتقرير رئيسة الآلية، فقد أنجزت الآلية جميع القضايا القضائية الأساسية. ومع ذلك، لا يزال هناك ازدواجية في الترتيبات المؤسسية والهياكل الوظيفية ذات الصلة. ولذلك، ينبغي مواصلة تبسيط الأجهزة الرئيسية الثلاثة للآلية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لقلم المحكمة إغلاق المكاتب غير الضرورية وتقليص عدد الموظفين غير الضروريين.

ثالثا، ينبغي للآلية، بوصفها جهازا أنشأه مجلس الأمن، الاستفادة من مبادرة الأمم المتحدة 80 للمضي قدما بخطة الإصلاح الخاصة بها والتوصل إلى توصيات عملية ومعقولة بشأن رصد إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية والحفاظ على المحفوظات ذات الصلة، من بين مهام أخرى، وتهيئة الظروف لنقل المهام إلى الدول أو كيانات الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، تدعم الصين استكمال الآلية لعملها غير المكتمل وإنجاز مهمتها التاريخية في أقرب وقت ممكن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لسيراليون التي تتولى رئاسة الفريق العامل غير الرسمي ولمكتب الشؤون القانونية على عملهما في تنسيق عمل مجلس الأمن والآلية.

السيد بوشدوب (الجزائر): في البداية، أود أن أشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي تتولى المهم المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على عرضها الشامل لتقريرها المرحلي نصف السنوي والذي يغطي أنشطتها خلال الفترة الممتدة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 15 أيار/مايو 2025، عملا بأحكام القرار 1966 (2010). كما أشكر أيضا المدعي العام للآلية سيرج براميرتس على عرضه المقدم اليوم بموجب الفقرة 16 من نفس القرار. كما نرحب بحضور ممثلي رواندا وصربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا هذه الجلسة.

يأخذ بلدي علما بما تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء في مجال تنفيذ الأحكام أو حماية الشهود أو المساعدة المقدمة للسلطات القضائية الوطنية. كما نلاحظ الجهود المبذولة من قبل الآلية ورئيسة الآلية لترشيد الموارد وتقليص حجم الآلية.

ونود أن نعيد التأكيد على أن إنشاء هذه الآلية كان منذ البداية ذا طابع انتقالي واستثنائي وأن القرار 1966 (2010) شدّد على كونها آلية صغيرة مؤقتة وفعالة لتصريف الأعمال وأن وظائفها وحجمها يجب أن تتضاءل تدريجيا بمرور الوقت وفق مدد زمنية محددة ومعقولة. واليوم، بعد مرور أكثر من عقد على إنشائها، ومع اكتمال القضايا الجوهرية، فإننا نرى أن الظروف أصبحت مهيّأة للانتقال إلى المرحلة النهائية لمهام الآلية على نحو مسؤول، ألا وهي الإغلاق التدريجي والمنظّم للآلية.

وفي هذا السياق تود الجزائر التأكيد على ما يلي:

أولا، ضرورة احترام المبدأ الأساسي في القانون الدولي، وهو اختصاص الدول الأصيل في محاكمة الجرائم المرتكبة على أراضيها أو من قبل مواطنيها، بما يعكس مبدأ السيادة كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، التأكيد على أن الولاية القضائية الدولية لا يمكن أن تحل محل السلطات القضائية الوطنية، بل ينبغي أن تكون مكملة وداعمة لها في حالة العجز أو التعذر الموضوعي وفي إطار طلب واضح وتعاون طوعي.

ثالثاً، تعزيز مبدأ التكاملية مع الأنظمة القضائية الوطنية، من خلال دعم قدرات الدول على محاكمة الجرائم الدولية الخطيرة التي يعاقب عليها القانون الدولي ضمن ولايتها القضائية.

رابعاً، ضرورة تكثيف جهود الآلية لإنهاء وظائفها المتبقية في أقرب الآجال، بالتنسيق مع الأمانة العامة، من دون المساس بحسن سير مجرى العدالة ودعم نقل بعض المهام المتبقية، مثل مراقبة تنفيذ الأحكام، وتقديم المساعدة للسلطات القضائية الوطنية وإدارة المحفوظات والأرشيف، والتعاون مع الدول المتأثرة لتأسيس مراكز معلومات وطنية وإقليمية، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره 2740 (2024).

خامساً، التأكيد على أن التعاون مع الآلية يجب أن يظل محكوماً بالقانون الدولي ومبدأ رضى الدول، وبما لا يؤدي إلى فرض ترتيبات قضائية لا تحظى بالقبول من الدول المتأثرة المعنية.

سادساً، ضمان استمرارية الوصول إلى محفوظات العدالة الدولية، عبر الحفاظ على أرشيف المحكمتين وإتاحته للجهات المعنية لا سيما في الدول المتأثرة، من أجل الحفاظ على الذاكرة الجماعية لفائدة الأجيال المقبلة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتصدي لمحاولات إنكار الجرائم الخطيرة أو تمجيد مرتكبيها.

ختاماً، إن الجزائر، انطلاقا من التزامها الثابت بمبادئ العدالة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، تؤكد أن الاحترام المتبادل والتكامل بين الآليات الدولية والولايات القضائية الوطنية يشكلان أساسا لتحقيق العدالة وإرساء سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني. ونؤمن بأن إنهاء مهام الآلية في إطار شفاف ومنسق ومنظم، هو جزء لا يتجزأ من هذا المسار. وسنظل ملتزمين بالعمل مع كافة أعضاء المجلس لدعم هذه المرحلة الانتقالية.

السيد ماكنتاير (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما إلى المجلس اليوم. كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر موظفي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على التزامهم المستمر إزاء عمل المؤسسة. وأود أيضاً أن أرحب بمعالي السيد فوييتش، وزير العدل في صربيا، وكذلك بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في جلسة المجلس اليوم.

سأتناول اليوم أربع نقاط.

أولاً، كما أشارت رئيسة الآلية عن حق في ملاحظاتها اليوم، فإن الذكرى السنوية الثلاثين المقبلة للإبادة الجماعية في سريبرينتسا تذكرنا بأهمية العمل الذي اضطلعت به الآلية. ولا يزال العمل المهم مستمراً، حيث تواصل الآلية أداء مهام قضائية وتشغيلية وفيما يتصل بالإدعاء هامة كجزء من عملها المستمر.

ثانياً، لا يزال تعاون الدول مع الآلية ضرورياً، ونرحب بالدعم الذي تواصل الدول تقديمه. وستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها، بسبل منها إنفاذ عدد من أحكام السجن الصادرة بحق الأشخاص الذين أدانتهم الآلية أو المؤسسات التي سبقتها.

ونكرر طلب الرئيسة بأن تنظر الدول بجدية في إنفاذ أحكام السجن الصادرة بحق الأشخاص الموجودين حالياً في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي. وندعو صربيا مرة أخرى إلى ضمان إلقاء القبض على بيتار يوبيتش وفيبريكا راديتا ونقلهما إلى الآلية.

ثالثاً، أشارت الرئيسة في معرض ملاحظاتها اليوم إلى قضية في المملكة المتحدة تتعلق بقاضٍ على قائمة الآلية. وتود المملكة المتحدة أن تشكر الأمين العام على الإجراء السريع الذي اتخذه لرفع الحصانة وعلى التعاون الوثيق بين المملكة المتحدة وموظفي الأمم المتحدة لتبادل المعلومات بشأن تطورات القضية.

رابعا وأخيرا، بينما نتطلع إلى المستقبل، من المهم النظر في السياق الأوسع. وبشكل أعم، فإن ذلك يشمل على السواء مركز الآلية كمؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية والتحديات المالية التي تواجه الأمم المتحدة. ولذلك ستظل هناك حاجة إلى ميزنة صارمة وفعالة في جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الآلية. ونرحب في هذا السياق بالتدابير التي اتخذتها الآلية لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، على النحو المبين في التقريرين. ويسرنا أيضا أن نطلع على المشاورات الجارية بين الأجهزة بشأن خيارات موقع المحفوظات ونقل بعض المهام الأخرى. ونشجع الآلية على مواصلة هذا العمل وتكثيفه خلال الفترة المقبلة. ونتطلع إلى الاطلاع على مقترحات أكثر تفصيلاً في تقارير الأمين العام في وقت لاحق من هذا العام. وستكون تلك المقترحات مفيدة في الوقت الذي نعمل فيه على تحقيق رؤية الآلية كمؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة.

في الختام، لا تزال المملكة المتحدة تؤيد بثبات عمل الآلية ودورها في إقامة العدل.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن التقارير المنتظمة التي تقدمها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إلى مجلس الأمن هي إحدى المسائل التي تصرف انتباه المجلس عن المسائل المهمة حقا المدرجة في جدول أعماله.

لقد كان من المفترض أن توفر جلسة اليوم منبراً لمناقشة القضايا العملية المتعلقة بإغلاق الآلية التي أنجزت بالفعل مهامها القضائية وفيما يتصل بالإدعاء. وبدلا من ذلك، تُستَخدم إحاطاتنا بشأن هذه المسألة، مرة بعد أخرى، لإثبات أنه حتى اليوم، وفي ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة، ووجود مقترحات لإجراء تخفيضات كبيرة، يجب الإبقاء على هذه الآلية القديمة دون أي تغيير، بما في ذلك طاقمها المؤلف من 234 موظفاً وميزانيتها البالغة 61 مليون دولار.

فلنتذكر أن المجلس أنشأ الآلية قبل 15 عاما كهيكل صغير ومؤقت تماما بعدد قليل من الموظفين. هذه هي صياغة القرار ذي الصلة (القرار 1966 (2010)).

فلننظر في مثال للمقارنة. فعلى سبيل المثال، تضم المنظمة البحرية الدولية 300 موظف دولي، في حين أن محكمة العدل الدولية – وهي جهاز قضائي رئيسي للأمم المتحدة، معروض عليه أكثر من 20 قضية، بالإضافة إلى الفتاوى – تضم حوالي 100 موظف.

وفي الوقت نفسه، لم يقرر أحد على الإطلاق أنه يُفتَرَض بالمنظمات المذكورة أعلاه أن تكون صغيرة أو مؤقتة. ومن ثم، فإن قيام الآلية الدولية برفع تقارير إلى المجلس يمثل استهزاءً بتعليمات الجهاز الذي أنشأها.

ونود أن نشير إلى أن الوظائف الـ 234 في آلية تصريف الأعمال المتبقية ليست قائمة شاملة: فالتقرير يتضمن حاشية غريبة تشير إلى أن هذا الرقم لا يشمل عدداً من الوظائف، مثل الموظفين المكلفين بالتعامل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالتالي فإننا لا نعرف بصورة كاملة عدد موظفي الآلية، الأمر الذي يدل على نيتها السافرة لتضليل مجلس الأمن.

ونحن لا نوافق على هذا النهج. وبالنظر إلى أزمة السيولة التي تعاني منها الأمم المتحدة ومبادرة الأمين العام القاضية بتخفيض 20 في المائة من الموظفين والميزانية في جميع مجالات عمل المنظمة النشطة – وليس الأعمال المتبقية – ينبغي إغلاق هذا الهيكل المؤقت لتصريف الأعمال المتبقية من أجل تحرير الموارد اللازمة لصالح أهداف المنظمة ذات الأولوية، وفي مقدمتها صون السلم والأمن الدوليين.

ويمكن تحقيق هذا الهدف بسهولة. يجب على المجلس أن يتخذ قراراً بتوزيع العدد القليل من المهام المتبقية التي تضطلع بها الآلية بشكل سيئ للغاية على إدارات الأمم المتحدة القائمة والدول الأعضاء.

ويتضمن تقرير المدعي العام بعض المقترحات المماثلة التي تستحق أن ننظر فيها عن كثب. ومن ناحية أخرى، ندرك أن مهمة حماية الضحايا والشهود قد سُلِّمَت فعليا إلى الدول، وهي مسألة ناقشناها منذ فترة طويلة. ونتوقع سماع المزيد من التفاصيل عن هذا الأمر في التقرير المقبل.

غير أن تقرير الرئيسة لا يشير حتى تلميحاً إلى خيارات محددة لنقل المهام، ولا يتطرق من حيث المبدأ إلى نية إنجاز العمل. وبدلاً من ذلك، يرد فيه اقتراح بأن يمدد أعضاء المجلس وجود الآلية لكي تشرف على تنفيذ الأحكام، أي إلى ما بعد عام 2040. وهذا نهج غير مقبول، لا سيما بالنظر إلى عجز الآلية التام عن القيام بمهام الرصد المنوطة بها.

وتواصل الدول التي تُنفذ فيها الأحكام، مثل المملكة المتحدة وإستونيا، تجاهل حتى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء – قواعد نيلسون مانديلا – عندما يتعلق الأمر بالسجناء الصرب. فلا يُسمح لهم برؤية أقاربهم، ولا يمكنهم مقابلة محاميهم لأن تلك الدول ترفض منحهم تأشيرات دخول. ولا يستطيعون التواصل عبر الهاتف أو استخدام الإنترنت، كما أن تحويلاتهم المصرفية ممنوعة ولا تقدم لهم الرعاية الطبية اللازمة. وتُرفض طلباتهم للإفراج المبكر بعد قضاء ثلثي مدة عقوبتهم، ويتعرضون لأعمال عنف نفسي وجسدي.

فلنعط بعض الأمثلة المحددة. خلال أربع سنوات، لم يُسمح لرادوفان كاراديتش، الذي يقضي عقوبة سجن في المملكة المتحدة وهو في التاسعة والسبعين من عمره، بأن يزوره أقاربه الذين يُرفض بشكل روتيني منحهم تأشيرات دخول. كما ترفض السلطات البريطانية دفع تكاليف خدمات محامٍ مسموح له بالعمل في المملكة المتحدة. وبالتالي، يُحرم كاراديتش من أي اتصال بالعالم الخارجي ويُحرم من الحق في الحماية، وكل ذلك بهدف الاستمرار في انتهاك حقوقه مع الإفلات من العقاب. ويعاني السجين من داء السكري ولكنه لا يتلقى نظاماً غذائياً خاصاً يراعي هذه الحالة ويُحرم من الأدوية اللازمة. والنتيجة هي أن حالته الصحية

لا تزال تتدهور. وعلى خلفية تقدم كاراديتش في السن وخطورة حالته الصحية، فرضت سلطات السجن ما يسمى "تدابير أمنية إضافية" بذريعة محاولة مزعومة من جانب ذاك الصربي للفرار، وهي تشكل في جوهرها تعذيباً. فالضوء في الزنزانة مضاء في جميع الأوقات، حتى في أوقات الظلام من اليوم. ولا بد من التذكير بأن حرمان السجناء من النوم بتعريضهم للضوء أو الصوت يرقى إلى حد التعذيب. ووجهنا انتباه الآلية إلى هذا الوضع قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9805)، ودعوناها إلى أداء مهمتها في الرصد وزيارة المكان الذي يقضي فيه عقوبته، ولكن دون جدوى. وبطبيعة الحال، تأخذ رئيسة المحكمة بكلام لندن. فإذا قالت لندن إن هذه الدول لا تقوم بانتهاكات، يُستبعد التحقق.

ولا تزال تُنتهك حقوق ميلان لوكيتش الذي يقضي عقوبة سجن في إستونيا. وقد رفع شكاوى إلى الآلية. ولم تعالَج هذه الشكاوى. علاوة على ذلك، نُقل مدان آخر إلى إستونيا لقضاء عقوبته في نيسان/أبريل من هذا العام، هو راديسلاف كرستيتش الذي نجا من هجوم على أيدي زملائه في الزنزانة في سجن بريطاني ومن بتر ساقه. ومن الجدير بالذكر، كما نعلم، أن كلا المدانين محتجزان في السجن الإستوني الواقع في تارتو الذي سيُنقل إليه 600 مدان من السويد لقضاء مدة عقوبتهم، بموجب اتفاقية ثنائية. ويبدو أن إستونيا قررت أن تصنع لنفسها شهرة كعاصمة السجون في العالم. ويحذر النشطاء الحقوقيون المحليون من تأثير هذا التدفق الهائل إلى السجن على ظروف من يقضون عقوباتهم. ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت الآلية تعرف شيئاً عن هذه المشكلة. فلا ترد كلمة واحدة عن ذلك في التقرير. وهذه هي الطريقة التي تؤدَّى بها المهمة الإشرافية.

وبالانتقال الآن إلى ما يحدث في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي، التي تشرف عليها الآلية مباشرة، فإن الجنرال الصربي راتكو ملاديتش، المحتجز هناك، يكاد يكون عاجزاً عن التحرك ويعاني من فشل القلب والفشل الكلوي والتهاب عظام العقبين وتعفّن قروح الفراش. وفقد ما يصل إلى 51 كيلوغراماً من وزن جسمه. ويجب أن أؤكد أن قروح الفراش تدل على الافتقار إلى رعاية مناسبة. وهناك خطر كبير لإصابته بسكتة قلبية وجلطات دموية وإنتان نتيجة القروح. ولا يتكلم الطاقم الطبي اللغة الصربية ولا يستطيعون تقديم الرعاية اليومية أو المساعدة الطبية في الوقت المناسب. ووفقاً لما أفاد أقاربه، فإن علاجه يكاد يكون مستحيلاً أصلاً في حالته الحالية، حيث إن الأمر يتعلق بعدم تلقيه رعاية ملطفة. وأفاد نجل ملاديتش بأن الطاقم الطبي يضغط عليه، منذ أيلول/سبتمبر 2024، للموافقة على أمر بعدم إنعاشه في حال تعرض حياته للخطر، ويدّعون الآن أن الجنرال قد أعرب عن موافقته. ونظراً لتشخيص إصابة ملاديتش بالخرف، يعتقد أقاربه أن الطاقم الطبي يستغل ضعفه. وفي ضوء ما تقدم، نرى أن قرار رئيسة الآلية في عام 2024 برفض طلب الإفراج المبكر عنه لأسباب إنسانية، أو السماح له بقضاء ما تبقى من مدة عقوبته في صربيا، قرار غير إنساني بتاتاً.

يتناقض هذا النهج تناقضاً صارخاً مع معاملة كابوغا، الذي عُلقت قضيته إلى أجل غير مسمى لأسباب صحية. ونطالب الآلية بإعادة النظر فوراً في القرار المتعلق بملاديتش ونقل الجنرال إلى صربيا لقضاء ما تبقى من مدة عقوبته. ونؤكد على أن المسؤولية الكاملة عن أي تطورات سلبية تقع على عاتق الآلية ورئيستها. فقد حُكم على المدانين بالسجن وليس بالإعدام عبر سنوات من التعذيب تحت إشراف الأمم

المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الخيار الوحيد الذي يمكن أن يكفل أبسط الحقوق الأساسية للسجناء الصرب هو نقلهم بسرعة إلى دولة جنسيتهم لقضاء ما تبقى من مدة عقوبتهم.

أما بالنسبة للمهام المتبقية، فإن الخيار الأكثر واقعية هو التالي. إننا ندعو قيادة الآلية إلى أن تقدم، في تقريرها المقبل إلى المجلس وفي مدخلاتها في تقارير الأمين العام، مقترحات مناسبة ومفصلة وعملية وممكنة لنقل جميع المهام المتبقية للسماح باختتام عمليات الآلية نهائياً. ولا حاجة إلى تضمين التقرير خيارات قد رُفضت بالفعل، مثل إنشاء آلية جامعة لتصريف الأعمال المتبقية لجميع المحاكم المخصصة أو لإحالة القضايا إلى ما يسمى "المحكمة الجنائية الدولية". ونود مرة أخرى أن نحذر من محاولات لتمديد وجود هذه الهيئة بصورة مصطنعة عن طريق إقامة إجراءات جديدة لما يسمى "انتهاك حرمة المحكمة".

وتسير الآلية على الخطى المشينة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تسجل في التاريخ بسبب جورها وازدواجية معاييرها وتسييسها. وفوجئنا في شهر آذار/مارس بأن أحد قضاة الآلية قد أدين في المملكة المتحدة بتهمة العبودية الحديثة وحُكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات وأربعة أشهر. ونود أيضاً أن نشير إلى أن إبلاغ المجلس بهذه الأمور بعد وقوعها، بعد حدوث كل شيء بالفعل، ليس نهجاً غير مهني للغاية فحسب، بل يرقى أيضاً إلى حد التستر المتعمد على مشاركة القاضي في الجريمة. وبصفة عامة، تؤكد هذه الحالة أن مزاعم الآلية بشأن نوع من "التركة" والمعايير السامية لا أساس لها. ويجب أن يكون واضحاً لجميع أعضاء المجلس أن الآلية لا يمكن أن تستمر في الوجود ويجب إغلاقها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريريهما المرحليين المفصلين المقدمين إلى المجلس وإحاطتيهما اليوم. وأرحب في هذه الجلسة أيضاً بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا.

أود أن أبدأ بالتأكيد من جديد على دعم سلوفينيا المستمر لعمل الآلية. فلا يزال عملها، رغم كونه في مرحلة الأعمال المتبقية، بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أنشأ المجلس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأن أعضاء المجلس أدركوا أهمية تلك المعركة واتفقوا على أهمية هذا الكفاح. واليوم، هناك الآلاف من الضحايا والناجين وأسرهم في انتظار تحقيق العدالة في العديد من حالات النزاع وما بعد النزاع. ويجب أن تفي الدول المعنية بالتزاماتها ويجب أن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب.

وقد أوشكت الآلية على إكمال مهمتها ودخلت بالفعل مرحلة تصريف الأعمال المتبقية منذ عامين. ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها قيادتها والنهج المنهجي لتحديد المهام الرئيسية المتبقية وتقليص حجم الآلية وتبسيط مهامها مع الاستمرار في أداء عملها المتبقي.

وتقع المسؤولية الآن على عاتق الدول لمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني. ونشيد بجميع الجهود المبذولة لتحقيق العدالة وضمان محاسبة الجناة. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على مدى أهمية التعاون بين الدول. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ تزايد عدد طلبات المساعدة

المقدمة من الدول إلى الآلية والمدعي العام ونرحب بالدعم المستمر الذي يقدمه كل منهما إلى الدول الطالبة للمساعدة.

ويجب أن تستمر هذه الوظيفة المتبقية حتى بعد إنهاء الآلية. ويشمل ذلك تقديم الدعم المستمر للتعاون الإقليمي الذي لا يزال حيويا لضمان فعالية الإجراءات القضائية في بلدان يوغوسلافيا السابقة.

والوظيفة المهمة الأخرى المتبقية هي إدارة المحفوظات. إذ يتعيّن الحفاظ على السجل التاريخي للأحداث، وكذلك لما أنجزته المحكمتان والآلية من أعمال والقرارات التي اتخذتها تلك الهيئات، وضمان إتاحته للأجيال المقبلة حتى يظل التاريخ أداة للتعليم والتنبيه.

ونتوقع أن يعالج تقرير الأمين العام في نهاية هذا العام هاتين الوظيفتين الأساسيتين بشكل كاف إلى جانب جميع الوظائف المتبقية الأخرى التي يجب أن تستمر.

أتمنى لو كان بإمكاني القول بأن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان والإبادة الجماعية قد أصبحت من الماضي. ولكنها ليست كذلك. ولهذا السبب، فإن إرث كل من المحكمتين المخصصتين والآلية مهم للغاية. ويشكل إرث هذه الهيئات رمزاً قوياً لما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما تتوفر الإرادة السياسية مقترنة بالإدراك بأن العدالة شرط أساسي للمصالحة والسلام المستدام. فهو يبعث بأقوى رسالة ممكنة مفادها أنه ما من أحد فوق القانون بغض النظر عن سلطته أو منصبه. وهو أيضا رمز وبصيص أمل لجميع الضحايا في كل مكان – الأمل في ألا ننسى ما حدث.

في الشهر المقبل، سيكون قد مر 30 عاما على الإبادة الجماعية في سريبرينتسا ونحن نتذكر ما حدث. لقد ارتُكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وارتُكبت إبادة جماعية. وإنكار ذلك مع تمجيد المجرمين أمر مستهجن وغير مقبول. وما من شيء يمكن أن يغير تلك الحقائق وما من شيء يمكن أن يمحو ذلك التاريخ.

ولن ننسى أبدا. ولهذا السبب، فإننا مدينون بعميق الامتنان للآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد إبراهيم (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيسة سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما الشاملة والثاقبة بشأن أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما نرحب في هذه الجلسة بالممثلين الموقرين للبوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا.

يرى الصومال أن هذه المناقشة تكتسي أهمية قصوى لأنها تزود مجلس الأمن بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن وظيفة الآلية وتوجهها المستقبلي.

ونثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية في تنفيذ القرار 1966 (2010) وعلى اضطلاعها أخيرا بمهامها المتبقية بالكامل على النحو المتوخى أصلا في القرار 1966 (2010) والقرار 2637 (2022).

ونشير إلى التقدم الكبير الذي أحرزته الآلية في عملها، لا سيما الانتهاء من جميع الدعاوى المتعلقة بالجرائم الأساسية والنجاح في تعقب جميع الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. وهذا يمثل انتقالا نهائيا

نحو مرحلتها المتبقية. ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة لإزالة الازدواجية في المهام بين أجهزة الآلية، مما يؤدي إلى خفض النفقات.

إن إنفاذ الأحكام ومراجعتها يشكلان عنصرين حاسمين في جهود المساءلة ويجب تنفيذهما، وفقا للمعايير الدولية. ونقرّ بالتحديات المستمرة التي تواجهها الآلية في الوفاء بولايتها، لا سيما فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم.

إن التعاون بين الآلية والدول الأعضاء أمر أساسي لفهم وظيفة الآلية فهماً صحيحاً، ولا سيما في مجالات الإشراف وإنفاذ الأحكام ونقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم.

ولا تقل المهام المتبقية أهمية عن المهام المخصصة للمحكمتين اللتين سبقتا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي هذا السياق، نحيط علما بمشروع الوثيقة الإطارية الشاملة التي قدمتها الآلية إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والتي تقدم سيناريوهات وتوقعات لإنجاز مهام الآلية.

في الختام، يكرر الصومال تأكيد دعمه لعمل الآلية وجهودها الدؤوبة لتحقيق العدالة للضحايا. فإقامة العدل وسيادة القانون، استناداً إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عنصر أساسي في توفير المساءلة بموجب القانون الدولي وتحقيق الاستقرار والمصالحة على الصعيد الوطني على نحو يعزز السلام والأمن الدوليين.

السيد فورنيل (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الرئيسة غاتي سانتانا، على عرضها التقرير نصف السنوي السادس والعشرين المقدم وفقا للقرار 1966 (2010)، وكذلك المدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطته.

إن الانتهاء بشكل منظَّم من أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والحفاظ على إرثهما ومكافحة الإفلات من العقاب التي كفلتها هاتان الهيئتان ولا تزال تكفلانهما ينطوي على مسؤولية ثلاثية الأضلاع – مسؤولية المجلس ومسؤولية الآلية ومسؤولية الدول الأعضاء. وسأتطرق إلى هذه المسؤوليات، واحدة تلو الأخرى.

أولاً، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الالتزام بالقرارات التي اتخذها قبل 30 عاما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كأداتين لمكافحة الإفلات من العقاب. وتنطوي هذه القرارات على مسؤوليات طويلة الأجل تجاه الضحايا وتجاه من يخضعون للمساءلة والأجيال القادمة. وهذه هي المسؤوليات التي تعالجها الآلية من خلال ضمان أداء المهام المتبقية للمحكمتين اللتين سبقتاها.

ثانيا، تقع على عاتق الآلية مسؤولية تلبية توقعات مجلس الأمن فيما يتعلق بطرائق عملها والتحضير لنقل بعض وظائفها. وعلى الرغم من أنه لم يعد هناك أي فارين متهمين بارتكاب جرائم كبرى، فقد دخلت الآلية الآن السنة الثانية من المرحلة المكرسة لتصريف الأعمال المتبقية. وقد تصرفت بناءً على ذلك بخفض عدد موظفيها بنسبة 50 في المائة وميزانيتها بمقدار 21 مليون دولار في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2023 وكانون الثاني/يناير 2025. ونتوقع أن تستمر هذه الجهود في إطار إعداد ميزانيتها

لعام 2026. ونلاحظ أيضا بارتياح أن أجهزة الآلية الثلاثة مستعدة للمساهمة في صياغة تقرير الأمين العام المتوقع صدوره بحلول نهاية العام. وسيتعين بالفعل اتخاذ قرارات هامة بشأن عدة مسائل تتعلق بمهام رئيسية مثل مساعدة السلطات القضائية الوطنية وحماية الضحايا والشهود والإشراف على إنفاذ الأحكام وإدارة المحفوظات وضمان الذاكرة. وفي هذا الصدد، ستسترشد فرنسا بمبدأ أساسي، وهو أن المهام هي التي يجب أن تستمر، وليس الهياكل الإدارية. ومن بين تلك المهام، نود أن نسلط الضوء على المساعدة المقدمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، كما أكد المدعي العام، بالنظر إلى الإجراءات العديدة التي لا تزال جارية على الصعيد الوطني بشأن جرائم تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما نرحب بإطلاق تقييم جديد سيجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آذار/مارس ومن المنتظر أن تُعرف نتائجه في أوائل عام 2026. وسيسلط التقييم الضوء بشكل مفيد على القرارات التي سيتخذها المجلس في إطار الاستعراض السادس للتقدم المحرز في عمل الآلية بهدف تجديد ولايتها في عام 2026.

ثالثاً، تذكّر فرنسا بمسؤولية الدول الأعضاء في التعاون مع الآلية، وفقاً لالتزاماتها الدولية. ويؤسفنا أن بعض الدول لا تزال ترفض القيام بذلك على الرغم من النداءات المتكررة من الرئيس والمدعي العام والعديد من الدول الأعضاء التي وجهت داخل مجلس الأمن. على العكس من ذلك، نُرحب بالتزام الدول التي يقضي فيها الأشخاص المدانون عقوباتهم، ولا سيما إستونيا التي تولت، مع نقل راديسلاف كرستيتش في نيسان/أبريل، مسؤولية أربعة أشخاص مدانين تحت مسؤولية الآلية. ونرحب أيضاً بإلقاء القبض، منذ عامين، على فولجنس كاييشيما بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا وسلطات البلدان الأخرى. وهذا مثال على التعاون الدولي الكفء والفعال في مكافحة الإفلات من العقاب.

أخيراً، نُرحب بالجهود التي تبذلها الآلية لإنشاء مراكز معلومات في البلدان المعنية وبالتعاون معها، وهي ضرورية لتخليد إرث المحاكم ومكافحة إنكار الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب المدانين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما. كما أرحب بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

تُحيط غيانا علماً على نحو إيجابي بالتقرير السادس والعشرين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وتكرر دعمها لمواصلة عمل الآلية في تنفيذ المهام الأساسية المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونُرحب بالخطوات الإضافية التي اتخذتها الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتقليص وظائفها. يشجعنا أيضاً تنقيح الرئيسة لأولوياتها الرئيسية بعد اتخاذ القرار 2740 (2024). ونشير على وجه

الخصوص إلى التخفيض الكبير في مستويات التوظيف والميزانية والأثر التشغيلي، كجزء من الجهود المبذولة لاستكمال المهام المتبقية للآلية على وجه السرعة.

تكرر غيانا الإعراب عن قلقها من أن وضع الأشخاص الذين تم نقلهم من أروشا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2022 لا يزال دون حل. ونُنوه بالجهود المستمرة التي تبذلها الآلية من أجل إيجاد حل ونحث الدول على التعاون وتقديم كل المساعدة اللازمة للآلية عملاً بالقرار 2637 (2022).

تتسم إدارة محفوظات وسجلات المحكمة بأهمية كبيرة للحفاظ على إرث المحكمتين المخصصتين والآلية. ونتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في هذا الصدد في نهاية عام 2025.

ونحيط علماً على نحو إيجابي بالتقدم الذي أحرزته الآلية في تنفيذ التوصيات المعلقة التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ونتطلع إلى الانتهاء من تنفيذ التوصيتين الأخيرتين.

وتشيد غيانا بالجهود التي تبذلها الآلية للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية، مما يمكنها من النهوض بالعدالة ومحاسبة الجناة.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه الكامل لعمل الآلية والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

أستأنف مهامي رئيسة للمجلس.

وقد طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ماكنتاير (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد بإيجاز لأقول إنه لا صحة للاتهامات التي وجهت في وقت سابق في المناقشة بإساءة معاملة أي سجين تحت رعايتنا.

وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تمكنت من زيارة المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر لتطلع بنفسها على الطريقة المسؤولة التي تضطلع بها المملكة المتحدة بالتزاماتها تجاه الآلية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير العدل في صربيا.

السيد فوييتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن جمهورية صربيا بشأن تقرير الأشهر الستة عن أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وعرض مواقف جمهورية صربيا.

منذ اختتام الإجراءات التي استمرت عقدين من الزمن في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، أصبح فرع لاهاي للآلية مهيأً لأداء المهام المتبقية حصراً. ولا يوجد أي مُبرر لتجنب تحقيق الهدف الذي حدده القرار 1966 (2010) منذ أكثر من 15 عاماً، والذي كان الهدف منه أن تكون الآلية هيكلاً صغيراً ومؤقتاً وفعالاً، تتضاءل وظائفه وحجمه بمرور الوقت. وللأسف، لا يُظهر التقرير، كما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هذا الهدف، الذي أعاد القرار 2637 (2022) التأكيد عليه.

لا يختلف التقرير الحالي اختلافاً كبيراً عن التقارير السابقة؛ تُثار المسائل ذاتها، وتُغفل في تقارير رئيسة الآلية والمدعي العام المسائل نفسها التي دأبت صربيا على الإشارة إليها منذ زمن طويل.

مع اختتام المحاكمات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، تكون ولاية الآلية قد اكتملت عملياً. ووفقاً لآراء مجلس الأمن، ينبغي أن يُعهد بتسيير الإجراءات القضائية ذات الصلة إلى السلطات القضائية الوطنية. في هذا السياق، نُذكّر أيضاً بالالتزامات المنصوص عليها في القرار 2637 (2022) الذي ينص بوضوح على أن مجلس الأمن يدعو الآلية، كجزء من استراتيجية الإنجاز، إلى تقديم خيارات بشأن نقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب.

وفي هذا السياق، يتم توجيه الادعاءات مرة أخرى ضد صربيا لعدم تعاونها مع الآلية بسبب عدم نقل يويتش وراديتا. لا حاجة هنا لتكرار التفاصيل التي عُرضت في جلسات مجلس الأمن السابقة أو الأسباب التي تجعل إلغاء قرار الآلية بإحالة القضية إلى القضاء في جمهورية صربيا أمراً غير مقبول. لا يُشكل سلوك صربيا فيما يتعلق بهذه القضية انتهاكاً لالتزاماتها الدولية، كما ادعى رئيس الآلية، بل يمثل بالأحرى جهداً للتصرف وفقاً للقرار 1966 (2010). يستند قرار الآلية إلى استنتاجات لا أساس لها من الصحة، وقد تم إبلاغ مجلس الأمن والآلية بها. يدعم ذلك أيضاً شهادة أحد الشهود بشأن أحداث 29 أيلول/سبتمبر 2021، عندما أخضع ممثلو الآلية الشاهد لاعتداءات لفظية وترهيب في محاولة لإجباره على المثول كشاهد أمام الآلية. لا ينبغي التسامح مع مثل هذا التصرف من قبل أشخاص يتصرفون نيابةً عن الآلية، وفي تلك الحالة بصفتهم مساعدين أصدقاء للمحكمة. ليس لدينا علم بأي إجراء اتخذته الآلية فيما يتعلق بسلوك ممثليها، على الرغم من إثارة هذه الشواغل عدة مرات خلال جلسات مجلس الأمن التي استعرضت التقارير الدورية السابقة للآلية.

كما أن حقيقة أن إلغاء قرار إحالة قضية يويتش وراديتا إلى الولاية القضائية لصربيا لا أساس له من الصحة تتجلى في حقيقة أن قضية أخطر بكثير، وهي قضية فويسلاف شيشيلي، قد أُحيلت إلى جمهورية صربيا، وتجري المحاكمة بطريقة سليمة وقانونية. علاوة على ذلك، لاحظنا من التقرير أنه قد طُلب من السلطات المختصة في الولايات المتحدة تقديم موقف مناسب فيما يتعلق بالمحاكمة بتهمة ازدراء المحكمة ضد بيتر روبنسون، أحد محامي الدفاع أمام الآلية. وتتعلق هذه القضية بشكل مباشر بالآلية وبتفسير التزامات المحامين أمامها، وهي التزامات تتميّز بقدر أكبر من التحديد مقارنةً بها أمام المحاكم الوطنية.

وجمهورية صربيا على استعداد لتولي الولاية القضائية على القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادات زور. وتشير في الوقت نفسه إلى أن العديد من شهود الادعاء أساءوا استخدام مركزهم كشهود أو أدلوا بشهادات زور، وهو ما لم يؤد إلى الشروع في أي إجراءات بتهمة انتهاك حرمة المحكمة أو الإدلاء بشهادات زور.

وتتمثل إحدى مهام رئيسة الآلية في البت في طلبات العفو أو تخفيف الأحكام وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي للآلية. وقد غيّر القاضي أغيوس، الرئيس السابق للآلية، بشكل جذري الممارسة المتبعة منذ فترة طويلة في كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، حيث عزز مركز المدعي العام

– على الرغم من أن دور المدعي العام ليس التدخل في القرارات بشأن هذه المسائل. وكان التشديد الكبير في شروط الإفراج المبكر وإقرار الإفراج المؤقت خلال فترة ولاية القاضي أغيوس موضع انتقادات حادة. فوفقا لأحد التقارير السابقة للمدعي العام للآلية، جاءت هذه الشروط الأكثر صرامة للإفراج المبكر والإفراج المؤقت نتيجة لجهود المدعي العام، بالرغم من أن دور المدعي العام في عملية اتخاذ القرار ينبغي أن يكون محدودا للغاية – بحيث يقتصر على تقديم المعلومات ذات الصلة بشأن تعاون الشخص المدان مع مكتب المدعي العام.

ونتيجة لهذا التغيير في الممارسة، انخفض معدل موافقة الآلية على الإفراج المبكر من حوالي 82 في المائة للفترة 1999–2018، إلى أقل من 12 في المائة للفترة 2019–2025، حيث بُرِّرَت عمليات الإفراج بأسباب إنسانية، وقد أُفرِج عن إحدى الحالات قبل ثلاثة أيام فقط من وفاة المفرج عنه. وبعبارة أخرى، كان يمكن إطلاق سراح المحكوم عليهم الذين بلغوا عتبة ثلثي مدة عقوبتهم قبل عام 2019، في حين أن هذه العتبة ذاتها لم تعد تشكّل اليوم الحد الأدنى من احتمالات الإفراج.

هذا التراجع المفاجئ ليس نتيجة لتعديل النظام الأساسي ولا لقرار من مجلس الأمن؛ بل هو نتيجة لقيام الآلية بإعادة تفسير داخلي تحكيمي للمادة 26 من النظام الأساسي. وقد أوجد هذا التراجع، الذي طُبق بدون تدابير انتقالية، ازدواجية في المعايير بين الأشخاص الذين تتشابه حالاتهم فعلياً بالمعنى المقصود في القاعدة 151 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بشأن معاملة السجناء ذوي الأوضاع المتشابهة. وهذا انتهاك لمبدأ المساواة، بموجب المادة 26 من النظام الأساسي، والقاعدة 151 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والمواد 2 و 4 و 87 و 108 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة أيضا باسم قواعد نيلسون مانديلا، والتي تتطلب عدم التمييز والعودة التدريجية إلى المجتمع، بما في ذلك اللوجستيات بعد تنفيذ الحكم.

ولكن بالرغم من كل ذلك، يمكننا أن نقدم ضمانات بأن شروط الإفراج المبكر أو الإفراج المؤقت، التي تصدر صربيا ضمانات بشأنها، سوف تُحتَرَم بالكامل.

وقد أعربت جمهورية صربيا أمام مجلس الأمن، على مدى أكثر من عقد من الزمن، عن استعدادها لقبول الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية لقضاء مدة عقوبتهم في جمهورية صربيا. وللأسف، لم يرَ رئيس الآلية ولا المدعي العام أنه من المناسب تناول طلب صربيا في تقاريرهما المطولة أو في بياناتهما أمام مجلس الأمن. ولم يقبلا الطلب المذكور ولم يقدما أسبابا لرفضه. وبهذه المناسبة، نكرر هذا الطلب ونعرب عن استعداد جمهورية صربيا لتنفيذ أحكام السجن التي فرضتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية داخل أراضي جمهورية صربيا تحت إشراف الآلية.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لألفت الانتباه إلى الوضع الصعب بشكل خاص للأشخاص المدانين الذين يقضون أحكاماً بالسجن في إستونيا والمملكة المتحدة ولاهاي. ويجب على وجه التحديد أن أؤكد على الحالة الصحية الخطيرة للجنرال ملاديتش والطلب القائم أمام الآلية للإفراج عنه مؤقتاً للعلاج لأسباب إنسانية، حيث من الواضح أنه لا يتلقى العلاج المناسب في السجن في لاهاي. ولهذا السبب تطلب صربيا

الإفراج المبكر عنه وقد قدمت جميع الضمانات اللازمة لذلك. ومن ثم فإنني أطلب من مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار الحالة الصحية الخطيرة للجنرال ملاديتش وأن يتخذ إجراءات – باعتباره أعلى جهاز في المجتمع الدولي – لإطلاق سراحه لأسباب إنسانية.

ولا يتوافق موقف مجلس الأمن مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. ونظراً للمشاكل الصحية والحواجز اللغوية وبُعد المكان الذي يقضي فيه المحكومون أحكامهم، فمن الصعوبة بمكان وصول أفراد أسرهم، كما هو الحال بالنسبة للتواصل بين المحكومين وإدارة السجن وموظفيه، مما يصعّب توفير الرعاية الطبية والمساعدة القانونية الكافيتين.

وقد أنهت الآلية محاكمات تتعلق بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وهي في وضع جيد يسمح لها بتقديم دعم كبير للهيئات القضائية الوطنية، بالنظر لما تمتلكه من كمّ كبير من الوثائق والشهادات. غير أن الآلية يجب أن تعترف على النحو الواجب بأن المدعين العامين والقضاة العاملين في إطار النظم القضائية الوطنية يعملون باستقلالية تامة، ويجب ألا تتأثر قراراتهم بالاعتبارات السياسية أو غيرها من مطالب مكتب المدعي العام للآلية، الذي لا يملك أي سلطة على المؤسسات القضائية الوطنية، بغض النظر عن رضاه السياسي عن أدائها أو عدمه.

ويشير مكتب المدعي العام، كما ورد في تقرير سابق، إلى أمثلة لأفراد معينين موجودين في جمهورية صربيا يخضعون لإجراءات قانونية في البوسنة والهرسك أو سبق أن خضعوا لها. وفيما يتعلق بنوفاك دوكيتش، لا تزال عملية الاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية وإنفاذه في جمهورية صربيا جارية. وقد طلبت المحكمة العليا في بلغراد ملفات القضية من البوسنة والهرسك من أجل تحديد ما إذا كانت قد أجريت محاكمة عادلة. وحتى الآن، لم تقدم البوسنة والهرسك الوثائق المطلوبة. ومن ناحية أخرى، فإن حالة نوفاك دوكيتش دفعت بلجنة من الخبراء إلى أن تقرر في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أنه غير قادر على متابعة إجراءات المحاكمة. وفيما يتعلق بميلومير سافتشيتش، فقد باشر مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا قضية هي حاليا في مرحلة ما قبل التحقيق. وبما أنه قد تم فتح قضية، فلا يمكن استنتاج أن وجوده في جمهورية صربيا يشكل تهرباً من الملاحقة الجنائية.

في جمهورية صربيا، لا يجوز منح اللجوء أو المأوى لأي شخص ارتكب عملاً إجرامياً. لكن لا يجوز الشروع في الإجراءات الجنائية في حالة عدم وجود أدلة كافية تشير إلى وجود سبب معقول للاشتباه في ارتكاب هذا الفعل.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المثارة في تقرير المدعي العام التي تقع خارج اختصاصه، لا يمكننا أن نغفل عن تمجيد مجرمي الحرب المسؤولين عن عديد من الفظائع التي ارتكبت خلال النزاعات التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي من خلال تسمية مطارات وميادين وشوارع بأسمائهم، ولكن ليس في صربيا. فالمطار الرئيسي في كرواتيا يحمل اسم فرانيو تودجمان، بينما يحمل العديد من المواقع في البوسنة والهرسك اسم علي عزت بيغوفيتش. والحالة في كوسوفو وميتوهيا غنية عن البيان،

بما في ذلك تمجيد الإرهابيين والجناة المسؤولين عن اضطهاد السكان الصرب، على الرغم من كونه إقليماً خاضعاً لإدارة الأمم المتحدة. ولم يدن مكتب المدعي العام هذه الممارسة على الإطلاق.

ويسلط المدعي العام الضوء في تقريره على عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية باعتباره أساساً لإجراء مزيد من المحاكمات. غير أن مكتب المدعي العام مسؤول إلى حد بعيد عن تهيئة ظروف الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الضحايا من أفراد الشعب الصربي. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام بالتبرئة – مثل تبرئة هاراديناي من ارتكاب جرائم خطيرة في كوسوفو وميتوهيا، وناصر أوريتش من ارتكاب جرائم خطيرة في منطقة بودريني في البوسنة والهرسك، وأنتي غوتوفينا من ارتكاب جرائم خطيرة في كرواتيا الحالية – تشكل أيضاً تركة للآلية التي عززت بشكل كبير سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

إن تركة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للآلية تصل إلى حد إعاقة تحقيق العدالة بشكل كبير. ولا يمكن معالجة أوجه القصور في عمل المدعي العام خلال العقود الماضية من خلال برامج تروج لما يسمى "إنجازات" الآلية. ولو تصرف مكتب المدعي العام للمحكمة بما يخدم مصلحة العدالة، لما نوقشت هذه المسائل أمام مجلس الأمن. فلا أحد فوق القانون، ولكن هذا الأمر لا يبدو مهماً عندما يكون الصرب هم الضحايا. وهذه هي الرسالة الموجهة من الآلية.

وتُبين ملفات القضايا المستفيضة لسلطات الادعاء والقضاء الصربية جدية صربيا وتفانيها في محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ومن ناحية أخرى، يجب عدم كبت الانتقادات اللاذعة القائمة على أسس مهنية وأكاديمية التي تواجهها الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا سيما دور مكتب المدعي العام في هاتين المحكمتين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد لاغومدجيا (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): نتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، رئاسة ناجحة للمجلس في شهر حزيران/يونيه. وأشكر أيضاً رئيسة الآلية القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام السيد براميرتس، على إحاطتيهما اليوم بشأن التقدم المحرز في عملهما والتقييمات والتوقعات المتعلقة به.

ولا نزال ملتزمين بدعم العمل الجاري للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لا سيما المهام التي تعتبر أساسية بالنسبة للمشروع بأكمله، ونرى أن من الأهمية بمكان ضمان الحفاظ على مصداقيتها وتركتها وصونهما على النحو الملائم وكفالة استمرار التعاون في إنفاذ الأحكام وفي مسألة المحفوظات وحالة رقمنتها الكاملة.

والأهم من ذلك كله أننا ما زلنا نعتمد على الآلية لتقديم مزيد من المساعدة في المحاكمات الوطنية. وأجرت محكمة البوسنة والهرسك، في كل من السنة السابقة والسنة الجارية، اتصالات ناجحة مع الآلية فيما يتعلق بحل مختلف المعضلات الإجرائية. إضافة إلى ذلك، لا يزال من الضروري لضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك إجراء مناقشات ومشاورات عملية منتظمة بين مكتب

المدعي العام ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، واستمرار الدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في القضايا. يكتسي هذا الأخير أهمية خاصة، مع الأخذ في الاعتبار أن طلبات المساعدة المقدمة من البوسنة والهرسك تمثل حوالي 80 في المائة من الطلبات الإقليمية.

ونظراً لتراكم القضايا المتعلقة بالمشتبه فيهم الذين يُعرف أنهم يقيمون خارج البوسنة والهرسك وهدف إزالة العقبات الإجرائية التي تحول دون محاكمتهم في نهاية المطاف، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك مؤخراً استنتاجاً في شباط/فبراير الماضي، رأى فيه أن هناك ما يبرر مبادرة محكمة البوسنة والهرسك بإحالة قضايا جرائم الحرب ضد الأشخاص الذين لا يمكن الوصول إليهم إلى دول في المنطقة أو إلى الدول التي يوجد فيها هؤلاء الأشخاص، في حال استحالة تسليمهم، بغض النظر عن التوصيف القانوني للأفعال الجنائية، باعتبارها الطريقة الوحيدة الممكنة لبدء الإجراءات الجنائية ضد هؤلاء الأشخاص وإنهائها بقرار من المحكمة. وما زلنا ننتظر أن نرى هذه الترتيبات تؤتي ثمارها، إذ إن سجل الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في بعض بلدان المنطقة بعيد عن المستوى المطلوب.

وفي هذا الصدد، نشيد بالمشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "دعم الاتحاد الأوروبي لبناء الثقة في غرب البلقان"، الذي يعمل حالياً على تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين المؤسسات القضائية في دول غرب البلقان وهي البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية في مجال الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب من أجل الإسهام في التماسك الاجتماعي والمصالحة والسلام والاستقرار على المدى الطويل في دول غرب البلقان.

غير أن الحاجة تدعو إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد تأكيدات جوفاء بشأن الالتزام بقبول هذه القضايا وتجهيزها لتحقيق العدالة وتعزيز التعاون والمصالحة الإقليمية، وذلك بكل بساطة لأن المشتبه بهم غير الموجودين لا يزالون غير موجودين لسبب ما. إنهم يتمتعون بالحماية والرعاية ويُحتفى بهم ويكافَؤون ويُكرَّمون على الجرائم التي ارتكبوها في البوسنة والهرسك. ولا تزال الجرائم تُنكر. وما برح الضحايا وذووهم يتعرضون للإهانة كل يوم طوال الأعوام الثلاثين الماضية. علاوة على ذلك، لا يزال إنكار الجرائم وتحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب يستمر دون انقطاع بل ويتفاقم مع مرور الزمن.

وتأتي مناسبات الذكرى السنوية، كما ذكر عديد من أعضاء المجلس، وتذهب. ويشكل بعضها فرصاً للتفكير في الجوانب الإيجابية والأمور التي حققناها والتحديات التي واجهناها والتقدم الذي أحرزناه. أما بعضها الآخر، الأكثر شؤماً، فهي للتذكر وإحياء الذكرى والتكريم في شرف واحترام وأمانة. إذن، بعد مرور 30 عاماً على ارتكاب الجرائم المروعة في بلدي باسم أيديولوجية دنيئة، هل سيكون هذا هو الحال؟ وتقع جلسة اليوم بين ذكريين سنويتين أليمتين في البوسنة والهرسك وهما: الذكرى الثلاثون للجريمة المروعة التي ارتكبت في توزلا في 25 أيار/مايو 1995 والذكرى الثلاثون للإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينتسا في تموز/يوليه 1995. وكان يوم 25 أيار/مايو يُحتفل به سابقاً باعتباره يوم الشباب في بلدنا. ومن المفارقات أنه في ذلك اليوم بالذات من عام 1995، أُطلقت قنبلة يدوية من موقع المعتدي على جبل أوزرين، مما أسفر عن مقتل 71 شاباً وإصابة أكثر من 200 أثناء تجمع للشباب في توزلا. وأدين نوفاك

دجوكيتش – سمعنا اسمه للتو في أحد البيانات – وهو ضابط في جيش جمهورية صربسكا، بإصداره الأمر، بصفته قائد مجموعة أوزرن التكتيكية، وهو فصيل مدفعية، بقصف توزلا بالمدافع في 25 أيار/مايو 1995، وحُكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. وبعد هروبه من البوسنة والهرسك إلى صربيا، أصبح يتعذر وصول المؤسسات القضائية في بلدنا إليه. فقد لجأ إلى بلغراد، ولكن صربيا المجاورة ترفض تسليمه.

ولم تجر المحاسبة على الإبادة الجماعية في سريبرينتسا حتى يومنا هذا. وإنما يُكافأ الإنكار، ويُحتفى بالقتلة المدانين، وتشوَّه الحقائق المثبتة قضائياً ويحرَّف التاريخ ويُنتهك، ويجرَّد الضحايا من إنسانيتهم. ولا يزال التصالح مع الماضي وقبول الحقيقة بعيداً عن الواقع، سواء في أجزاء من بلدي أو في صربيا المجاورة. وتفوت مراراً وتكراراً فرص التصالح مع الماضي ومد يد صادقة للمصالحة. إن اتخاذ القرار المتعلق بتكريم ضحايا الجرائم التي نظرت فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية كان يجدر به أن يكون فرصة لتجسيد العمل المشترك، لا أن يُستغل لطرح سردية قومية مخزية وإعادة صياغة للتاريخ. فبدلاً من بذل كل هذا الجهد لتحويل أولئك القتلة الجبناء – المغتصبين وحثالة البشر – الذين استهدفوا رجالاً ونساءً وأطفالاً عزلاً إلى شهداء، ينبغي لمن يقومون بذلك الاستثمار في مستقبل بلدهم ومنطقتنا بالتخلص أخيراً من عبء وإرث الأنظمة السابقة، وتبني مسار العدالة والحقيقة والمحاسبة الحقيقية. وبدلا من توجيه النداءات والدعوات للدفاع عن المجرمين المدانين، مثل ملاديتش أو كاراديتش، على أسس إنسانية أو أي أسس أخرى، ينبغي عليهم أن يُظهروا روح الإنسانية والتعاطف تجاه من هم أولى بذلك – أي الضحايا والناجين من جرائم أولئك الوحوش القتلة. إن الذكرى الثلاثين القادمة هي بالتأكيد فرصة للقيام بذلك.

كنت أتوقع، على الأقل اليوم في مجلس الأمن، وقبل أقل من شهر من الذكرى الرسمية الثلاثين للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا، وبعد عام على اعتماد الجمعية العامة لليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها، أن تُوجَّه كلمات إجلال إلى الضحايا والناجين من تلك الإبادة، لا أن تُطلق دعوات للإفراج عن منكرين للإبادة ومضطهِدين ومجرمي حرب صدرت بحقهم أحكام لإدانتهم بارتكاب أخطر الجرائم – وهي جرائم الإبادة الجماعية. واسمحوا لي أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه قبل 12 عاماً تم الإفراج المبكر، كإجراء إنساني، عن مجرم الحرب المعروف فوييسلاف شيشيلي، أثناء تنفيذه لعقوبة بالسجن لإدانته بارتكاب جرائم حرب، بناءً على زعمه بأنه مصاب بمرض عضال، وهو زعم أيدته صربيا. وهذا حدث قبل 12 عاماً. الآن، وعلى مدار أكثر من 12 عاما، ما فتئ يتكلم عما فعله وفي إنكار عمل المحكمة، وفي نهاية المطاف، أحكام الإبادة الجماعية. ومنذ حوالي ست سنوات تقريبا، طلب الجنرال ملاديتش إطلاق سراحه بسبب إصابته بمرض عضال، على الرغم من الحكم عليه بالسجن مدى الحياة لإدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

لا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نُعيد حق الحياة إلى ضحاياهم، فهم قد ماتوا بالفعل، لكن يمكننا أن نواصل السعي لإبقاء العدالة وذكرى الضحايا حاضرتين، باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق المصالحة، ومنع تكرار ارتكاب هذه الجرائم بحق أي شخص، في أي مكان، وفي أي وقت مستقبلا.

وفيما يتعلق بالمحرقتين في رواندا وسريبرينيتسا، فإننا نأسف حقا أن كل تلك الدروس لم تُجدِ نفعاً في منع تكرار الألم والمعاناة والموت – منع مستويات لا يمكن تصورها من القسوة التي يمكن لإنسان أن يُلحقها بإنسان آخر. إننا نأسف حقا لاستمرار القتل اليوم أمام أعيننا في أنحاء مختلفة من العالم. في حالتنا، على الأقل، لا بالسلاح بل بالكلمات. إنهم بإنكارهم المطلق، والانعدام التام للشعور بالندم، ورفضهم مواجهة الحقيقة، وانفعالاتهم الحادة التي تشجع على العنف في المستقبل، يجهضون أيضاً فرصة طي صفحة الماضي المؤلم والمروع، بما يُتيح إرساء علاقات سليمة قائمة على الثقة والتعاون في المستقبل.

ومع كل ذلك، لا نزال نتمسك بإيماننا العميق بقوة الحقيقة وقدرتها، وهو ما أقرته وحفظته الإجراءات القضائية، وبأن المساءلة ضرورية، وبالأخص ضرورة تحقيق العدالة بشأن الجرائم المرتكبة. من دون محاكمات وأحكام، ومن دون روايات الناجين عن معاناتهم المروّعة، ستتلاشى الجرائم في غياهب النسيان، ويقلل من شأنها، وتُطمس، وتظل من دون عقاب. غير أن موقفنا الثابت وإصرارنا على إحقاق العدالة لم يَعُد يسمح بإمكانية حدوث ذلك. إنها ضرورية للمساءلة والتحذير والمنع.

لقد كان المجلس مبتكرا وشجاعا في اتخاذ خطوات غير مسبوقة غيّرت إلى الأبد مشهد العدالة الدولية ومكّنت من النهوض بالقانون الدولي من خلال مجموعة كبيرة من الاجتهادات القضائية بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولا مجال للتراجع عن تلك اللحظة الحاسمة لتحقيق العدالة. إن مجرد الواقع القائم في هذه اللحظة، حيث تكمن في صميم معظم القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس انتهاكات جسيمة تمس حياة الإنسان، يدفع النساء والأطفال والأبرياء إلى التطلع إلى هذه القاعة أملا في الحماية والنجاة والعدالة.

وقد سمعنا هنا بعض الأسماء المذكورة في غير محلها. فقد فوجئنا هنا بذكر اسم الرئيس علي عزت بيغوفيتش، أول من تولى رئاسة البوسنة والهرسك، رغم أنه لم تُدنه أي محكمة دولية على الإطلاق. إن وضعه في سياق كاراديتش وملاديتش وغيرهما أمر غير مقبول على الإطلاق.

ومن جهة أخرى، عندما استمعت، وللمرة الثانية هذا اليوم، إلى الشخص ذاته وهو يذكر الرئيس عزت بيغوفيتش، ويكرّر ما رأيته تعبيراً عن تهكم غير لائق، خصوصاً في هذا المقام – من خلال وضع مانديلا وملاديتش في السياق نفسه – لم أستغرب أن تُطلق إساءات جسيمة، من قبيل ذِكر اسم الرئيس بيغوفيتش بذات السياق الذي يُذكر فيه الجنرال ملاديتش وكاراديتش، في سياق مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وبالطبع، لقد تعلمنا درساً من ذلك.

وتسجيلا للموقف، فإن اسم الوزير ليس فوتشيتش (Vuchich) كما تستمرون في تسميته. اسمه فويتش (Vučić). أريد فقط أن أصحح أن اسم الوزير ينطق فويتش (Vučić). بغض النظر عن حقيقة أنني اعتقدت أنني سمعت فوتشيتش (Vuchich).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر للوزير عن الخطأ في نطق اسمه. وسأحرص على نطقه بشكل صحيح إذا كانت هناك فرصة أخرى.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نغوغا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه.

اسمحوا لي أن أبدأ بهذه الملاحظة: إنني أخاطب المجلس للمرة الأولى بصفتي الممثل الدائم لرواندا. يسعدني أن يحدث ذلك في سياق مناقشة عمل المحاكم المخصصة، التي أعتبرها أنا وبلدي ذات أهمية كبيرة وعزيزة علينا.

لقد بدأت في المثول أمام المجلس في عام 2000. كنت في ذلك الوقت دبلوماسيا صاعدا، حيث كنت أقوم بتنسيق إطار التعاون بين حكومة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبين العام 2003 والعام 2013، كنتُ المدعي العام لرواندا، وما زلتُ أعمل عن كثب مع قيادة المحكمة. أنا شاهد على التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان، ولا سيما المحكمة الخاصة برواندا، وأود أن أشيد بنجاح قيادة المحكمة منذ إنشائها حتى اليوم، لما حققته من إنجازات مشهودة، سواء على صعيد الاجتهاد القضائي الذي ينبغي أن يواصل إلهام أنظمتنا القضائية ومواقفنا السياسية على حد سواء عند تناول مسائل النزاع، أو من حيث الطريقة التي تدير بها القيادة استراتيجية الإنجاز للمحكمتين. أردت أن أبدأ بهذه الملاحظة وأن أشكر القاضية والمدعي العام سيرج.

كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام 1994 بمثابة نقطة تحول في العدالة الجنائية الدولية، حيث بعث برسالة واضحة مفادها أن الإبادة الجماعية لن تمر من دون عقاب، وأنه على الرغم من التأخير، يمكن تحقيق العدالة ويجب أن تتحقق. وترحب رواندا بإنجازات الآلية، ولا سيما نجاحها في محاسبة كل فرد وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. وفي تقييمي للإرث المستمر للآلية، أود أن أسلط الضوء على عدة أولويات لا تزال أساسية بالنسبة للعدالة والذاكرة على حد سواء.

أولاً، تعيد رواندا التأكيد على مطلبها بنقل محفوظات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا إلى كيغالي، وتظل ملتزمة التزاماً راسخاً بالحفاظ على تاريخ الإبادة الجماعية الذي شهدته. تحمل هذه المحفوظات أهمية تاريخية عميقة ويجب أن تكون متاحة بسهولة للشعب الرواندي، لا سيما الناجين وأسرهم، وكذلك للباحثين والممارسين المشاركين في القضايا الجارية المتعلقة بالإبادة الجماعية ضد التوتسي وغيرها من الجرائم الدولية. ولا يمكن التقليل من الأهمية العامة لإتاحة الوصول إلى المحفوظات في دعم العمليات الوطنية الجارية للتحقيق والملاحقة القضائية. ومثلما عهد المجتمع الدولي إلى رواندا بحماية الشهود في السابق، فإننا نسعى الآن إلى الحصول على نفس الثقة في حماية شهاداتهم التي لا تقدر بثمن. ورواندا على استعداد لتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان الحفاظ على المحفوظات وتأمينها بشكل سليم. وإذا ما رغبت الأمم المتحدة في الاحتفاظ بالوصاية، فإن رواندا ترحب ببناء مرفق مخصص في كيغالي لهذا الغرض.

ثانيا، تود رواندا أن تؤكد أن السعي لتحقيق العدالة بحق أكثر من 000 1 شخص وجهت إليهم رواندا لوائح اتهام لا يزال غير مكتمل، حيث يقيم بعض هؤلاء الأفراد في ولايات قضائية تابعة لبعض أعضاء مجلس الأمن في مأمن من العقاب. وفي حين أُحرز تقدم مهم على مدى السنوات الـ 31 الماضية، إلا أن استمرار إفلات العديد من المشتبه بارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية من العقاب لا يزال مصدر قلق بالغ.

فمنذ أسابيع قليلة، عُثر على فوستين نسابوموكونزي، المتهم والمطلوب في جرائم إبادة جماعية، يعيش في هدوء ويعمل في تربية النحل في ولاية نيويورك ذاتها. وتجسد قضيته التحدي الأوسع نطاقاً الذي يشكله الهاربون الذين لا يزالون فارين من وجه العدالة، وغالباً ما يكون ذلك باستغلال أنظمة الهجرة، ونشر أيديولوجية الإبادة الجماعية.

ويؤكد هذا التهديد المستمر الحاجة المُلحة لإنشاء سجل شامل بالأفراد المدانين بارتكاب جرائم دولية. ومن شأن هذه الأداة المساعدة في تحديد السوابق الجنائية ودعم المواءمة مع قاعدة بيانات السجلات الجنائية للهيئة الوطنية للادعاء العام في رواندا لمنع ارتكاب المفرج عنهم لانتهاكات مستقبلا، كما أنها ستكون بمثابة آلية حيوية لتحديد هوية الفارين من العدالة الذين لا يزالون طُلقاء والقبض عليهم عندما تظهر أسماؤهم في النظام. وبينما تمضي رواندا قُدماً في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، لا يمكننا أن نقبل واقعاً يعيش فيه المسؤولون عما كابدناه من معاناة لا يمكن تخيلها أحرارا أو ينشرون روايات تهدف إلى زعزعة استقرار مجتمعنا.

ونثني على استمرار تعاون الآلية، من خلال مكتب المدعي العام، مع الهيئة الوطنية للادعاء العام في رواندا في الملاحقات القضائية الوطنية وتعقب المشتبه بارتكابهم جرائم إبادة جماعية. وقد أسفرت الخطوات الأولية لهذا التعاون التشغيلي المعزز عن نتائج ملموسة بالفعل؛ وفي تطورٍ هام، أمكن تحديد مصير 65 هارباً من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وإغلاق ملفات قضاياهم رسمياً. وتُظهر نتائج هذا التعاون ما يمكن تحقيقه عندما تقترن الإرادة السياسية بالخبرة الفنية. ونحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في تحديد الفارين من الإبادة الجماعية واعتقالهم وتسليمهم. وتتعارض مبادئ حقوق الإنسان مع إيواء من حطموا تلك المبادئ.

وفي هذا الصدد، تحيط رواندا علماً بالبيان الذي أُدلى به بالنيابة عن الأمين العام بشأن قضية فولجانس كايشيما. ونشاركه الشواغل التي أعرب عنها بشأن جهوده المستمرة لتأخير تحقيق العدالة وتجنب تسليمه إلى الآلية. ونضم صوتنا إلى المدعي العام براميرتس في الدعوة إلى نقله فوراً إلى عهدة الآلية ونؤكد أهمية ضمان عدم تقويض الإجراءات القانونية.

لا تزال الآلية بحاجة إلى حل مسألة نقل الأفراد الذين تمّت تبرئتهم وأولئك الذين أنهوا فترة محكوميتهم على حد سواء. ومن الضروري إيجاد حلول سريعة ودائمة لهذه المسألة. وبوصفها بلدا يُولي أهمية للمساءلة والعدالة التصالحية على حد سواء، فإن رواندا على استعداد للتواصل مع هؤلاء الأفراد واستقبالهم وإدماجهم في جهودها المستمرة لتحقيق المصالحة. ويظل اعتمادهم غير المحدود على الموارد الدولية رغم تمتعهم بالحرية والاستقلالية أمرا غير مقبول.

فيما يتعلق بالمستقبل، فقد حان الوقت للانتهاء من ولاية الآلية على نحو مسؤول وكريم. ونحثّ المجلس على ضمان التنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مع الالتزام الدولي المستمر بالعدالة. ويجب ألا يكون إغلاق الآلية مفاجئاً، بل يجب أن يكون مُنسقاً بعناية وأن يسترشد بالدروس المستفادة من العقود الثلاثة الماضية وأن يرتكز على المبادئ التي أدت إلى نشوء العدالة الجنائية

الدولية. وبينما نمضي قدماً نحو الفصل الأخير للآلية، يجب أن نفعل ذلك بنفس ما تميزت به عملية إنشائها من وضوح في الهدف وعزيمة أخلاقية ونزاهة مؤسسية. ويجب عدم الاكتفاء بتحقيق العدالة، بل يجب أيضاً الحفاظ عليها وإكمالها وحمايتها للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الآلية، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وعلى إحاطتيهما اليوم.

وتود كرواتيا أن تؤكد من جديد دعمها القوي لعمل الآلية في إنجاز ما تبقى من عملياتها المتبقية.

وتعترف كرواتيا بالدور الحيوي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فالحفاظ على المجموعة الواسعة من الوقائع التي أرستها المحكمتان أمر ضروري لتمكين أصحاب المصلحة الإقليميين من التصدي بفعالية للمحاولات المستمرة لتحريف التاريخ.

كما أن تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الجرائم، وأبرزها الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، أمر غير مقبول. فهذه الأعمال لا تُعمق معاناة الضحايا وعائلاتهم فحسب، بل تشوه الحقيقة للأجيال القادمة، وبالتالي تعيق المصالحة وتشكل أداة خبيثة لإشعال عدم الاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ومن منطلق تحقيق المصالحة طويلة الأمد، نواصل دعمنا القوي لعملية توسّع الاتحاد الأوروبي في منطقة غرب البلقان والتي نعتبرها حجر زاوية للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

لا تزال كرواتيا ملتزمة تماماً بالتعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب. ونؤكد أهمية التعاون القضائي القائم على الأدلة وغير المسيّس والشفاف والبنّاء. غير أنه يجب التأكيد على أن التعاون الهادف يجب أن يكون متبادلاً. والشفافية، وكذلك الالتزام بالمعايير القانونية الدولية والممارسات الجيدة، من الأمور الضرورية لضمان حل هذه القضايا في الوقت المناسب.

وللأسف، نحن مضطرون لأن نثير مجددا مسألة عدم كفاية التعاون مع صربيا في البحث عن المفقودين ورفات الموتى. فلا يزال مصير 748 1 مواطنا كرواتيا مفقودا مجهولا. وهي مسألة تثير قلقاً وطنياً وإنسانياً بالغا ولا تزال تشكل أولويتنا منذ فترة طويلة. وتحديد أماكن وجودهم وتيسير دفنهم بصورة كريمة ليس مجرد أمر بالغ الأهمية للعائلات المكلومة فحسب، ولكنه أمر أساسي لتحقيق المصالحة، كما أنه فرصة لوضع لبنة لتحسين التعاون في المستقبل.

وللأسف، لا تزال هذه الفرصة ضائعة، حيث لا يزال غياب الإرادة السياسية في صربيا لتبادل المعلومات والسماح بالاطلاع على المحفوظات يمثل العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم في حل تلك القضايا. وبالإضافة إلى دعوتها إلى تحسين التعاون الثنائي، تحث كرواتيا الآلية على إعطاء الأولوية لدعمها في البحث عن المفقودين وتسوية تلك الحالات خلال المدة المتبقية من ولايتها.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم كرواتيا الثابت للآلية وعملها الهام والتزامنا المشترك بإنجاز مسؤولياتها المتبقية بنجاح.

أود أن أرد بإيجاز على بعض الملاحظات التي أدلى بها وزير العدل الصربي بشأن كرواتيا على الرغم من أن السيد فوييتش غادر القاعة في هذه الأثناء.

تود صربيا أن تنسى أن عدوانها على كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو شكل الإطار لكل الجرائم التي ارتُكبت في المنطقة في التسعينيات من القرن الماضي. كما أنها ترغب في أن تنسى أن غالبية الجرائم قد ارتكبتها قوات تحت قيادتها وسيطرتها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في سياق تعامل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع العدوان على جمهورية كرواتيا، لم تدن المحكمة مواطنا كرواتيا واحدا قط بارتكاب أي جريمة ارتُكبت في أراضي جمهورية كرواتيا. وهذه الحقيقة غنية عن البيان وهي شهادة على الطريقة التي خاضت بها الأطراف النزاع وشهادة، في المقام الأول، على استعداد تلك الأطراف لاحترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه وقدرتها على ذلك.

ومن الواضح أن صربيا لم تواجه بعد ماضيها ولم تدرك الفرق بين فرانيو توجمان، الذي دافع عن بلده من العدوان، والسيد ميلوسيفيتش وأتباعه، الذين لا يزال بعضهم في السلطة في بلغراد، والذين كانوا مسؤولين عن العدوان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): في البداية، نود أن نعلق على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة.

أولاً وهو الأبرز، إنه لم يبيّن على نحو محدد أوجه عدم الدقة في وصف إقامة السيد كارادیتش.

ثانياً، إن زيارته تتعلق بفترة سابقة على آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9805)، وهي الجلسة التي كانت لدينا فيها معلومات عن الظروف المروعة التي عانى منها السيد كارادجيتش، وقد طلبنا فيها من رئيس المحكمة إجراء زيارة رصد إلى المملكة المتحدة للاطلاع على ظروف الاحتجاز.

علاوة على ذلك، لدينا معلومات تفيد بأن رئيسة المحكمة، خلال زيارتها إلى لندن، قد أجرت مناقشة مع السلطات. ولم تتحدث مع السيد كاراجديتش بل مع سلطات السجن فقط. ولم تزر زنزانته. وبدلاً من ذلك، اكتفت بأخذ كلامهم كما هو.

ثالثاً، نود أن نعلق على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبوسنة والهرسك. إذا كنا قد فهمنا بيانه على نحو صحيح، فقد دعا إلى ألا تسترشد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بمبادئ نيلسون مانديلا فيما يخص الأفراد الذين يقضون عقوباتهم. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكّر السيد لاغومدجيا بأن الفقرة 16 من منطوق القرار 2740 (2024) تنص على أن الآلية يجب أن تسترشد بتلك المبادئ. وبطبيعة الحال، فإن هذه المبادئ إلزامية بالنسبة للدول الأخرى أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية ويقضون مدة عقوبتهم. إننا ندعو السيد لاغومدجيا إلى احترام قرارات المجلس والمجلس نفسه.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.